IUGJHR
Vol 27, No 02, 2019, pp 156-187

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2018-02-08)، تاريخ قبول النشر (2018-03-21)

بناء الجملة الاسمية في الأحاديث القدسية، دراسة نحوية دلالية

د. أسماء عبد الفتاح أحمد عطا لله[1,*]

[1] قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية - الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: owis15@yahoo.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة بناء الجملة الاسمية في الأحاديث القدسية، وتنبع أهمية الدراسة من أهمية دراسة الجوانب اللغوية والنحوية في الأحاديث القدسية، وارتباط علم اللغة العربية بالدين الإسلامي والنصوص الإسلامية، إذ تشكل النصوص النبوية مصدراً مهماً لقواعد اللغة -إلى جانب كونها المصدر الثاني للتشريع- كونها نصوصاً تدخل في عصر الاحتجاج اللغوي، وقد وضعت بين أيدينا أساليب وأنماطًا لغوية متعددة، يمكن الاعتماد عليها في دراسة اللغة.

وقد اعتمدتُ عينة من الأحاديث القدسية، وهي الأحاديث القدسية الصحيحة، والوقوف على الجملة الاسمية في هذه الأحاديث، ودراسة ما يندرج ضمنها من أركان وأحكام، مصحوبة ببيان الجانب الدلالي لكل منها، ما أمكن.

كلمات مفتاحية: الجملة الإسمية – الأحاديث القدسية

The Construction of Noun Clause in the Sacred Hadeeths

Abstract

This research aims at studying the construction of noun clause in the sacred Hadeeths.

The significance of the study stems from the significance of studying the linguistics rules and principles aspects in the sacred hadeeth. In addition, the close ties of Arabic language with Islam and Islamic texts, whereas the prophet's (p) texts in form of hadeeth are considered to be an important source for language rules, principles, and pillars, beside being the second source for legislations due for being texts that enter linguistics objection era. Consequently, it has made available to us several which is reliable for language study linguistics styles and patterns In order to achieve the study's objectives , the study relied on a sample of scared and accurate hadeeth, with the examining of the noun clause in the these hadeeth. In addition, within this context, a study of rules and principles were conducted with showing, when possible – the evidence aspect in each of them.

Keywords: Construction of Noun – Sacred Hadeeths

مقدّمة:

لم تحظ الأحاديث القدسية بعناية كافية، سواء على صعيد الجمع والتصنيف، أو الشرح والتفسير، أو الدراسة النحوية واللغوية، فقد كان العلماء يذكرونها ضمن الأحاديث النبوية أينما وردت، ولم يولوها مكانة خاصة.

وقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الأحاديث القدسية محاولة إنصافها من الناحية اللغوية والنحوية، إذ إن موضوعها: بناء الجملة الاسمية في الأحاديث القدسية، ودراسة أنماطها الواردة في هذه الأحاديث دراسة نحوية دلالية.

مشكلة الدراسة

تحاول الدراس الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما الأنماط التي جاءت عليها الجملة الاسمية في الأحاديث القدسية، وما دلالة ذلك؟

2- ما الروابط التي ربطت بين أركان الجملة الاسمية، وما دلالاتها؟

3- ما دلالة الابتداء بالنكرة في الأحاديث القدسية؟

4- ما دلالة الحذف والنفي في الجملة الاسمية في الأحاديث القدسية؟

أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان الأساليب اللغوية والنحوية المتضمنة في الأحاديث القدسية، مع عدم وجود دراسات سابقة درست الجملة الاسمية هذه الأحاديث، وتهدف كذلك إلى:

1- إظهار الأنماط التي وقعت عليها الجملة الاسمية.

2- بيان الروابط التي ربطت بين أركان الجملة الاسمية.

3- إبراز دلالة الابتداء بالنكرة في الأحاديث القدسية.

4- إبراز دلالات النفي والحذف في الجمل الاسمية.

منهج الدراسة وإجراءاتها

اعتمدتُ المنهجَ الوصفي التحليلي، حيث قمت بتحديد الأحاديث القدسية الصحيحة، واستخراج المسائل والموضوعات النحوية المتعلقة بالجملة الاسمية من هذه الأحاديث وتصنيفها، وإخضاعها للمادة النظرية من متون اللغة والنحو، ثم بيان دلالاتها البلاغية في مواضعها ما أمكن.

حدود البحث

استند البحثُ على كتاب: (الأحاديث القدسية الصحيحة) للشيخ زكريا عميرات، وهو كتاب اشتمل على جميع الأحاديث القدسية الصحيحة التي ضمتها كتب الحديث النبوي، وقد زاد عددها على السبعمائة حديث قدسي، كان من ضمنها أحاديث متعددة الروايات.

الدراسات السابقة

لا توجد دراسة اختصت بدراسة الجملة الاسمية في الأحاديث القدسية، إنما وجدت دراسات تناولت الأحاديث القدسية من الجانب النحوي، مثل: الظواهر التركيبية للأحاديث القدسية، د. جهاد العرجا (2006م)، لكنها لم تختص بدراسة الجملة الاسمية؛ من هنا جاء الاختلاف بينها وبين هذا البحث، ورسالة ماجستير: النعت في الأحاديث القدسية، للباحث: صابر

المناصير(2012م)، ورسالة دكتوراه: آليات الاتساق والانسجام في الحديث القدسي دراسة أسلوبية، للباحث: كريم خلدون (2014-2015م).

تمهيد

تعريف الحديث القدسي

الحديث القدسي: هو ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه -تبارك وتعالى-[1]، أو «ما كان لفظه من عند الرسول ومعناه من عند الله تعالى»[2].

فإن قيل: الأحاديث كلها كذلك، وكيف لا وهو لا ينطق عن الهوى، كان الجواب هو: أن الفرق بأن القدسي مضاف إلى الله تعالى ومروي عنه بخلاف غيره[3].

ويسمى كذلك: الحديث الرباني أو الإلهي.

ولا تنحصر الأحاديث القدسية في كيفية من كيفيات الوحي، بل يجوز أن تنزل بأي كيفية من كيفياته؛ كرؤيا النوم، والإلقاء في الروع، وعلى لسان المَلَك[4].

جاء في التعريفات للجرجاني: الحديث القدسي هو «ما أخبر الله به نبيه بالإلهام أو المنام»[5].

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم

إن القرآن الكريم والحديث القدسي يتحدان في كونهما وحياً منزلاً من عند الله تعالى بدليل: {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم: 4] إلا أنهما يتفارقان في أن القرآن هو المنزل للإعجاز والتحدي به، بخلاف الحديث، وإنّ ألفاظ القرآن مكتوبة في اللوح المحفوظ، وليس لجبريل -عليه السلام- ولا للرسول -صلى الله عليه وسلم- أن يتصرفا فيها، وأما الحديث فيحتمل أن يكون النازل على جبريل معنى صرفاً فكساه حلة العبارة، وبيّن الرسول بتلك العبارة، أو ألهمه كما تلقفه، فأعرب الرسول بعبارة تفصح عنه[6].

كما يفترق الحديث القدسي عن القرآن الكريم في أن الأخير لا تجوز روايته بالمعنى، والحديث القدسي يمكن روايته بالمعنى، وهو بلفظه من كلام الله، والحديث القدسي لا يجب أن يكون بلفظه من كلام الله، ولا يمسه إلا المطهرون -على الأصح-، والحديث القدسي لا يشترط فيه ذلك، ويدخل في الفروق بين القرآن الكريم والحديث القدسي أن القرآن يتعبد بتلاوته وكل حرف منه بعشر حسنات، سواء كان ذلك في الصلاة أم في غيرها، والحديث القدسي لا تجوز تلاوته في الصلاة، بل لا يتعبد بتلاوته أصلاً، وتسمى الجملة من القرآن آية، ومجموع الآيات تسمى السورة، ولا يثبت شيء من ذلك في الأحاديث القدسية[7].

هل الحديث القدسي كلام الله بلفظه أم بمعناه؟

(1) انظر: ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية (389/7) وابن عثيمين، شرح الأربعين النووية (236/1).

(2) الكفوي، الكليات (ص:722).

(3) انظر: الكرماني، الوكب الدراري شرح صحيح البخاري (79/9) وانظر: علي عبد الله النعيم، الأحاديث القدسية، دراسة في البنية اللغوة والنظم الأسلوبي (ص:8).

(4) انظر: القاسمي ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص:90).

(5) الجرجاني، التعريفات (ص: 83) وانظر، المناوي الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية (ص: 6).

(6) انظر: الكفوي، الكليات، (ص:722).

(7) انظر: علي عبد الله النعيم، الأحاديث القدسية دراسة في البنية اللغوية والنظم الأسلوبي (ص23).

أشكلت الأحاديث القدسية على علماء السلف، إذ هي مضافة إلى الله تعالى باعتبارها مِنْ قوله، أو مما يرويه رسول الله عنه، ولا خلاف أن معانيها من الله تعالى، وإنما الخلاف على لفظها، هل هو لفظ رباني، أم نبوي؟ وقد انقسم العلماء في هذه القضية إلى فريقين:

الأول: الفريق الذي يرى أن لفظ الأحاديث القدسية ومعناها من الله تعالى، وعلى رأسهم ابن حجر الهيتمي، حيث يقول: «فهي من كلامه تعالى، فتضاف إليه، وهو الأغلب، ونسبتها إليه حينئذ نسبة إنشاء؛ لأنه المتكلم بها أولًا، وقد تضاف إلى النبي صلى اللَّه عليه وسلم؛ لأنه المخبر بها عن اللَّه تعالى»[8].

ويؤيده في رأيه فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي، ويقدم حجة أخرى فيقول: «اختلاف القرآن الكريم والأحاديث القدسية والأحاديث النبوية أكبر دليل على أن القرآن والأحاديث القدسية ليسا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الشخصية الأسلوبية لأي إنسان هي شخصية مميزة، ولا يمكن أن ينفعل أحد بأحداث الحياة، فيكتب كل مرة بأسلوب مختلف تماماً عن الأسلوب الآخر، أو يكتب اليوم بأسلوب، وغداً بأسلوب وبعد غد بأسلوب، ثم يعود بعد ذلك إلى الأسلوب الأول.

والفروق الهائلة في الأساليب بين القرآن والأحاديث القدسية والأحاديث النبوية أكبر دليل على صدق رسالة محمد صلى الله عليه وسلم»[9].

الثاني: الفريق الذي يرى أن لفظ الأحاديث القدسية من الرسول، ومعناها من الله تعالى، وقد ذهب إلى هذا الرأي كل من: الشريف الجرجاني[10] والطيبي وأبو البقاء الكفوي[11].

ويتراءى لي أن رأي الفريق الأول هو الأرجح، تأييداً لما ذهب إليه الهيتمي، وترجيحاً للحجة التي ساقها الشيخ الشعراوي، ثم إن لغة الحديث القدسي وأسلوبه، وانتظام ألفاظه تشعر بأنه كلام الله تعالى، وليس كلام النبي صلى اللَّه عليه وسلم، كقوله: (يا عبادي...) و (وعزتي وجلالي...) و (يا ابن آدم إن ذكرتني في نفسك ذكرتك في نفسي...) و غيرها الكثير من ألفاظ الحديث القدسي وجمله وتراكيبه، التي تُشعر بأنها من كلام الله تعالى.

الجملة الاسمية

يستخدم مصطلح الجملة الاسمية في التراث النحوي للدلالة على الجملة التي يتصدرها اسم تصدُّراً حقيقياً، مع وقوعه ركنا إسناديا فيها، جاء في مغني اللبيب: فالاسمية: هِيَ الَّتِي صدرها اسْم، كـــ (زيد قَائِم)، و(هيهات العقيق)، ... مرادنا بصدر الْجُمْلَة: الْمسند أَو الْمسند إِلَيْهِ، فَلَا عِبْرَة بِمَا تقدم عَلَيْهِمَا من الْحُرُوف، فالجملة من نَحْو: (أقائم الزيدان؟)، و(أزيد أَخُوك؟)، و(لَعَلَّ أَبَاك منطلق)، وَ(مَا زيد قَائِماً)، اسمية، ... وَالْمُعْتَبر أَيْضا مَا هُوَ صدر فِي الأَصْل، فالجملة من نَحْو: كَيفَ جَاءَ زيد؟ وَمن نَحْو {**وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ**}[غافر: 81] وَمن نَحْو {**فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ**} [البقرة: 87] و {**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ**} [القمر: 7] فعلية؛ لِأَن هَذِه الْأَسْمَاء فِي نِيَّة التَّأْخِير، وَكَذَا الْجُمْلَة فِي نَحْو: يَا عبد الله، وَنَحْو {**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**} [التوبة: 6] {**وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ**} [النحل: 5] {**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**} [الليل: 1] فعلية؛ لِأَن صدورها فِي الأَصْل أَفعَال، وَالتَّقْدِير: أَدْعُو عبد الله، وَإِن استجارك أحد، وَخلق الْأَنْعَام، وَأقسم وَاللَّيْل[12].

(8)الهيتمي، الفتح المبين بشرح الأربعين (ص: 432).

(9) محمد متولي شعراوي، الأحاديث القدسية (ص: 7و8).

(10) انظر الشريف الجرجاني، التعريفات (ص:83).

(11) انظر أبو البقاء الكفوي، الكليات (ص:722).

(12)انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، (433/2)، والقاضي الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، (ص:93)، والأنباري، أسرار العربية، (ص:83)، والسيوطي، همع الهوامع، (50/1)، وعلي أبو المكارم، الجملة الاسمية، (ص: 17،18).

ومما يصدق عليه هذا التحديد من الأحاديث القدسية، قوله تعالى في الحديث القدسي:

* «**هَذَا** بَيْنِي وبَيْنَ عَبْدِي»[13].
* «لَقَدْ خَلَقْتُ خَلْقًا؛ **أَلْسِنَتُهُمْ** أَحْلَى مِنَ العَسَلِ، **وَقُلُوبُهُمْ** أَمَرُّ مِنَ الصَّبْرِ»[14]

أما في الأحاديث القدسية الآتية:

* «**ابْنَ** آدَمَ لَا تَعْجَزْ عَنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ»[15].
* «**مَاذَا** عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا»[16].
* «**اليَوْمَ** أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ»[17].

فلا عبرة بتقدم هذه الأسماء؛ لأنها ليست ركناً إسناديا في الجمل، كما أن تصدرها ليس حقيقاً.

المبحث الأول: المبتدأ

يعرف المبتدأ بأنه الاسم الصريح أو المؤول بالصريح، المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، المرفوع أو الذي في محل رفع، والعامل في رفعه هو معنى الابتداء[18] نفسه، ويأتي غالباً في بداية الجملة الاسمية، ويليه ما يعرف بالخبر، وبإسناد الخبر إليه يكتمل معنى الجملة، وتصبح ذات فائدة معنوية.

والمبتدأ إما مخبراً عنه، وإما وصفاً عاملاً في اسم مرفوع سد مسد الخبر، ويأتي اسماً ظاهراً معرباً، أو اسما مبنياً كأسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة أو أسماء الشرط، أو الاستفهام، كما يأتي ضميراً منفصلاً، وقد يكون (مصدراً مؤولاً[19]) [20].

المطلب الأول: أشكال المبتدأ في الأحاديث القدسية

تنوعت أشكال المبتدأ في الأحاديث القدسية المدروسة على التفصيل الآتي:

أولاً: ورود المبتدأ اسماً صريحاً، كما في الأحاديث القدسية:

* «**الْكِبْرِيَاءُ** رِدَائِي، **وَالْعَظَمَةُ** إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، أَلْقَيْتُهُ فِي النَّارِ»[21].
* «**نَارِي**[22] أُسَلِّطُهَا عَلَى عَبْدِي الْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا، لِتَكُونَ حَظَّهُ[23] مِنَ النَّارِ، فِي الْآخِرَةِ»[24].

---

(13) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة / بَابُ وُجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (1/ 296) رقم الحديث 38 - (395).

(14)الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الزهد (4/ 605) رقم (2405)، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

(15) ابن حنبل مسند أحمد (37/ 137) رقم (22469) وإسناده صحيح.

(16)مسلم ، صحيح مسلم كتاب المساقاة / باب فضل إنظار المعسر (3/ 1195) رقم (29 - 1560).

(17)البخاري، صحيح البخاري، كتاب المساقاة/ بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الحَوْضِ وَالقِرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ(113/3)رقم الحديث (2369).

(18) هذه قضية خلافية في النحو العربي، فقد اختلف العلماء في عامل رفع المبتدأ، فسيبويه والجمهور يرون أنه مرفوع بالابتداء، والكوفيون يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان. انظر: أبو البركات بن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المسألة الخامسة: مسألة رافع المبتدأ والخبر (40/1).

(19) قد يكون المبتدأ اسماً مؤولاً بالصريح من (أنْ والفعل المضارع) كقوله صلى الله عليه وسلم: (أَنْ تصوموا خيرٌ لكم) أو (أَنَّ مع معموليها) كقوله تعالى: {وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ}[يس:41] أو (ما المصدرية وصلتها) مثل: (مفيدٌ ما تقول). وام يرد في الأحاديث القدسية المدروسة من هذه الأنماط سوى ورود المبتدأ مصدراً مؤولاً من (أن والفعل المضارع).

(20) انظر: جورجي عطية ، سلم اللسان في النحو والصرف والبيان، (ص:213-214)، وفاضل السامرائي، معاني النحو، (136/1)، وسعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، (ص:227)، وأحمد مختار ومحمد حماسة ، النحو الأساسي، (ص:335).

(21)أبو داود، سنن أبي داود، كتاب اللباس / باب ما جاء في الكبر(4/ 59) رقم (4090)، وابن ماجه ، سنن ابن ماجة، كتاب الزهد / باب البراءة من الكبر والتواضع (2/ 1397) رقم (4175)، وقال الألباني: (حديث صحيح).

* «**المُتَحَابُّونَ** فِي جَلَالِي لَهُمْ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ»[25].

ولعل الحكمة من ورود المبتدأ اسما ظاهراً، أنه ورد على الأصل، فالأصل أن يكون المبتدأ اسما مفردا ظاهرا، وإن ورد على غير الأصل فلحكمة ودلالة معينة تناسب المقام. وفي هذه الأحاديث لا حاجة للخروج عن الأصل؛ إذ المعنى لا يتطلب غير المباشرة والوضوح.

ثانياً: ورود المبتدأ مصدراً مؤولاً من (أن والفعل المضارع) كما في الحديث القدسي:

«يَا ابْنَ آدَمَ **أَنْ تَبْذُلَ** الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ، **وَأَنْ تُمْسِكَهُ** شَرٌّ لَكَ»[26].

فَـ (أنْ) مصدرية مع مدخولها (تبذل) أو (تمسك) مبتدأ، خبره (خيرٌ لك) أو (شرٌّ لك) أي في الدنيا والآخرة [27].

ويختلف المصدر المؤول عن المصدر الصريح في وجوه[28]، هي:

1- أنه يفيد الدلالة على الزمن، بخلاف المصدر الصريح، تقول: أعجبني (أن قمت)، فهذا يفيد الدلالة على الماضي، و(أن تصبرَ خيرٌ لك) يفيد الدلالة على الاستقبال، قال الرضي: «(أن) إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي، فإنه يبقى معها على معنى المضي»[29]، أما إذا قلت(صبرك خير لك) فإنه يحتمل المضي والحال والاستقبال؛ لأنه ليس في صيغته ما يدل على تحديد الزمن[30] .

2- يدل المصدر المؤول على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه فإنك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) احتمل الكلام معاني، منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيأته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضا أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: (أعجبني أن قدمت) كانت (أن) على الفعل بمنزلة الطبائع والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان[31].

وإيضاح ذلك أنك إذا قلت مثلاً: (يعجبني مشي محمد)، فقد يفيد ذاك أن في مشيه صفة معينة هي التي تعجبك فيه، ويحتمل أيضاً أنه يعجبك مجرد المشي، من دون قصد إلى صفة معينة، ولكن إذا قلت: (يعجبني أن يمشي)، كان ذلك لمجرد المشي، لا لشيء آخر أو صفة خاصة[32].

---

(22) ناري: مرض الحمى، وسماها نارا؛ لأن الحمى تسبب الحرارة الشديدة للمريض.

(23) حظه: نصيبه؛ حيث يعفى من النار لقاء صبره على النار التي لحقته من الحمى.

(24) الترمذي، سنن الترمذي أبواب الطب (4/ 412) رقم (2088) وابن ماجه، سنن ابن ماجه ، كتاب الطب / باب الحمى (2/ 1149) رقم (3470) وقال الألباني: (حديث صحيح).

(25)الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الزهد / باب ما جاء في الحب في الله (4/ 598) رقم (2390)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(26)مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة/ بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى (2/ 718) رقم الحديث 97 - (1036)، والبيهقي، شعب الإيمان، كتاب الزكاة / باب ما جاء في كراهية امساك الفضل (5/ 93) رقم (3143) واللفظ له.

(27)المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، (6/7)، وانظر: الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، (1524/5)، والسيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، (261/2).

(28) انظر: الصبان، حاشية الصبان على الأشموني، (256/1)، وابن القيم ، بدائع الفوائد، (92/1-93)، و السامرائي، معاني النحو (127/3-128).

(29)الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، (406/3).

(30) انظر: المبرد، المقتضب، (214/3).

(31) انظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد (92/1- 93).

(32) انظر: السامرائي، معاني النحو (128/3).

3- (أن) مع الفعل تخلصه إلى إمكان الحدوث دون الوجوب، فهي تفيد الإباحة لا القطع، بخلاف المصدر الصريح، فإنه يفيد القطع بحصوله، وذلك نحو قولك: (له صراخٌ صراخَ الثكلى) فهذا يختلف عن قولك: (له أن يصرخَ صراخَ الثكلى) فإن قولك: (له صراخٌ) قطع بحصول الفعل أي: (هو يصرخ)، أما إذا قلت: (له أن يصرخَ) فلا يفيد ذلك أن الصراخ حصل، وإنما المعنى: (يحق له أن يصرخ)[33].

ثم زاد السيوطي في حاشيته على ابن جني فرقين إضافيين، هما: «أنَّ (أَنْ والفعل) لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال: (ضربت أن أضرب)، ولا يوصفان، فلا يقال: (يعجبني أن تضرب الشديد) بخلاف المصدر الصريح فيهما»[34].

وهذه الدلالات الثلاث تتحقق في الحديث القدسي السابق: «يَا ابْنَ آدَمَ **أَنْ تَبْذُلَ** الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ، **وَأَنْ تُمْسِكَهُ** شَرٌّ لَكَ» فإنه يدل على الزمن المستقبل؛ لدخول (أَنْ) على فعل مضارع، ويجرد معاني (البذل) و(الإمساك) من أية معانٍ زائدة قد تدل على الهيئات أو الكيفيات، كما أنه يدل على إباحة بذل الفضل أو إمساكه دون وجوب، والدليل في تتمة الحديث: (ولا تُلامُ على كَفاف).

ثالثاً: ورود المبتدأ ضميراً منفصلاً:

كما في الأحاديث القدسية:

* «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ»[35]،

* «وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، **وَأَنَا** الأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُوًا أَحَدٌ»[36]،

* «إِذَا تَحَدَّثَ عَبْدِي بِأَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً، **فَأَنَا** أَكْتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَمْ يَعْمَلْ، فَإِذَا عَمِلَهَا، **فَأَنَا** أَكْتُبُهَا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَإِذَا تَحَدَّثَ بِأَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، **فَأَنَا** أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا، **فَأَنَا** أَكْتُبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا»[37].

من خلال شواهد الأحاديث القدسية السابقة، تتضح دلالة استخدام ضمير المتكلم (أنا) في هذه الأحاديث، فإن جميعها قد وردت في سياق الموضوعات التي تختص بالذات الإلهية، مثل: (الغنى عن الشرك، والمغفرة، والخلق، والملك، والتقوى، وغيرها)، فقد أثبت سبحانه وتعالى هذه الصفات لذاته من خلال استخدام هذا الضمير.

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: «... **نَحْنُ** أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ»[38].

ويدل ضمير المتكلم (نحن) على ما يدل عليه الضمير (أنا) من إثبات الصفات لذات الله جل وعلا، ويزاد عليه دلالة التفخيم والتعظيم، إذ (نحن) عندما تستخدم للواحد، فإنها تدل على تعظيمه، قال فاضل السامرائي: «ونحن: للمتكلم مع غيره، أو للواحد معظماً نفسه»[39].

وفي الحديث القدسي:

* قال صلى الله عليه وسلم يقول: يُؤْتَى بِالحُكَّامِ بِمَنْ قَصَّرَ وَبِمَنْ تَعَدَّى، فَيَقُول اللهُ: «أَنْتُمْ خُزَّانُ أَرْضِي، وَرُعَاةُ عِبادِي، وَعِنْدَكُمْ بُغْيَتِي، فَيَقُولُ لِلَّذِي قَصَّرَ: ما حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: رَحْمَتُه، فَيَقُولُ اللهُ جَلَّ جَلالُه: **أَنْتَ** أَرْحَمُ بِعِبادِي مِنِّي؟

(33) السابق (128/3).

(34) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني (256/1).

(35)مسلم، صحيح مسلم/ كتاب الزهد والرقائق /باب من أشرك في عمله غير الله (4/ 2289) رقم الحديث 46 - (2985).

(36)البخاري، صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن / بَابُ قَوْلِهِ: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ) (6/ 180) رقم الحديث (4974).

(37)مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان / باب إذا همَّ الْعَبْدُ بِحَسَنَةٍ كُتِبَتْ، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ لَمْ تُكْتَبْ (1/ 117).

(38)مسلم، صحيح مسلم كتاب المساقاة / باب فضل إنظار المعسر (3/ 1195) رقم الحديث 30 - (1561).

(39) فاضل السامرائي، معاني النحو (40/1).

وَيَقُولُ: لِلَّذِي تَعَدَّى: ما حَمَلَكَ عَلى ما صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: غَضَبًا مِنِّي، فَيَقُولُ اللهُ: انْطَلِقُوا بِهِمْ، فَسُدُّوا بِهِمْ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ جَهَنَّم»[40].

يظهر استفهام الاستنكار مع التعجب؛ إذ يدعي العبدُ الرحمةَ والرأفةَ برعيته، فيستنكر –عز وجل– هذا من عبده بقوله: (أنت أرحم بعبادي مني؟)؛ إذ الرحمة بالعباد من صفاته جل وعلا، ومن أسمائه التي يعرف بها، ويفهم هذا المعنى من الضمير (أنت) بالذات، حيث يعزز الاستنكار في السؤال، كما يعززه أيضًا التنغيم الصوتي للسؤال؛ حيث إنه يحتاج إلى تنغيم صاعد يشعر بالاستفهام مع التعجب؛ لأن هناك همزة استفهام محذوفة، والأصل: (أأنت أرحم بعبادي مني؟).

و في الأحاديث القدسية:

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: «**أَنْتِ** رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا **أَنْتِ** عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا»[41].

* قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يُؤْتَى بِالحُكَّامِ بِمَنْ قَصَّرَ وَبِمَنْ تَعَدَّى، فَيَقُول اللهُ: « **أَنْتُمْ** خُزَّانُ أَرْضِي، وَرُعَاةُ عِبادِي، وَعِنْدَكُمْ بُغْيَتِي».[42]

الغرض من استخدام ضمير المخاطب في موقع الابتداء، هو التخصيص، أي أن المخاطب مقصود بعينه ولذاته لا سواه، فعندما قال: (أنت رحمتي) أي: أنت أيتها الجنة رحمتي، أرحم بك من أشاء، و(أنت عذابي) أي: أنت أيتها النار عذابي، أعذب بك من أشاء، و(أنتم خزان أرضي) قصد توجيه الخطاب للحكام من عباده لا غيرهم.

وفي الأحاديث القدسية:

* قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا سَمِعْتُمْ رَجُلًا يَقُولُ: قَدْ هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ، يَقُولُ اللهُ: «إِنَّهُ **هُوَ** هَالِكٌ»[43].

* قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَنَا الرَّحْمَنُ، **وَهِيَ** الرَّحِمُ، شَقَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنَ اسْمِي»[44].

* «يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ المَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فُلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ. قَالَ: **هُمُ** الجُلَسَاءُ لاَ يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»[45].

الغرض من استخدام ضمير الغائب في موقع الابتداء، هو إفادة العموم[46]، أي أن المقصود ليس شخصا بعينه، إنما من تنطبق عليه صورة الخطاب يكون هو المراد، ففي قوله تعالى: (هو هالك)، ليس المقصود رجلا بعينه، بل أي رجل يقول: قد هلك الناس، يقول تعالى عنه: (هو هالك)، وفي قوله تعالى: (هي الرحم) فليس المقصود رحمًا معينة، وفي: (هم الجلساء) لم يُقصَد بالضمير (هم) جلساء معينون، إنما من يتصفون بصفات هؤلاء الجلساء يكونون منهم.

وإلى جانب هذا الغرض الدلالي العام، هناك سمات دلالية تختص بكل نوع من الضمائر، فمثلاً: ضمائر الخطاب الغرض منها كون الحديث في مقام الخطاب، وضمائر الغيبة كذلك، جاءت لكون الحديث في مقام الغيبة.[47]

---

(40)أبو سعيد النقاش، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال كتاب القضاة (6/ 43).

(41) البخاري، صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن / بَابُ قَوْلِهِ: {وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ} (6/ 138) رقم الحديث (4850).

(42) أبو سعيد النقاش، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، كتاب القضاة (43/6).

(43)ابن حنبل ، مسند أحمد، مسند أبي هريرة (13/ 114)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(44)ابن حنبل ، مسند أحمد مسند أبي هريرة (16/ 286) رقم الحديث (10469)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

(45)البخاري، صحيح البخاري كتاب الدعوات / باب فضل ذكر الله عز وجل (8/ 87) رقم الحديث (6408).

(46)انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ص: 42).

(47) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم (169–270) والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (41–42) واحمد الهاشمي، جواهر البلاغة (ص: 109).

رابعاً: ورود المبتدأ (اسم شرط)

وكان في جميع مواضعه اسم الشرط **(مَن)**؛ والسبب أن **(مَنْ)** اسم شرط يستخدم للعاقل، والله تعالى في الأحاديث القدسية كان يخاطب عاقلين، فهو يوجه كلامه إما لملائكته أو لرسله أو لعباده، من ذلك مثلاً قوله تعالى في الأحاديث القدسية:

* يقول الله تعالى مخاطباً النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنْ شِئْتَ أَصْبَحَ لَهُمُ الصَّفَا ذَهَبًا، **فَمَنْ** كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ عَذَّبْتُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ، وَإِنْ شِئْتَ فَتَحْتُ لَهُمْ بَابَ التَّوْبَةِ وَالرَّحْمَةِ»[48].

* عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: **مَنْ** وَصَلَكِ وَصَلْتُهُ، **وَمَنْ** قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ»[49].

خامساً: ورود المبتدأ (اسم إشارة)

وأسماء الإشارة التي وردت في الأحاديث القدسية عينة الدراسة **(ذلك)** و**(هذا)** و**(هؤلاء)** ، من ذلك:

*قال رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَإِذَا خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ فَخَانَهُ، قِيلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: **هَذَا** خَانَكَ فِي أَهْلِكَ فَخُذْ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ»[50] ودلالة اسم الإشارة هنا كما يذكر البلاغيون[51] هي: تمييز المقصود أكمل تمييز بالإشارة المحسوسة إليه، أي: إن هذا الذي خانك دون غيره. ومثله كذلك اسم الإشارة في الحديث القدسي:

* إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَقَالَ: «**هَؤُلَاءِ** فِي الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، **وَهَؤُلَاءِ** فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي»[52].

واسم الإشارة في الحدديث القدسي:

«**هَؤُلَاءِ** عِبَادِي قَضَوْا فَرِيضَةً، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى»[53]، والغرض البلاغي منه هو بيان حال المشار إليه من القرب أو البعد[54]، وهو في هذا الحديث يريد القرب، أي: قرب المشار إليهم من الله عز وجل، وهم المؤمنون الذين قضوا فريضة الصلاة وينتظرون التي تليها.

وفي الحديث: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ، **فَذَلِكَ** خَمْسُونَ صَلَاةً...» [55] دل اسم الإشارة على تنزيل الاشياء غير المشاهدة منزلة الأشياء المشاهدة والمحسوسة[56]، فالصلاة غير مشاهدة، لكنه أشار إليها بقصد استحضارها، وبيان مكانتها وأهميتها. وقد تدل على التعظيم؛ ذلك أن الصلاة فرضت في بادئ الأمر خمسين صلاة في اليوم والليلة، ثم سأل –محمد صلى الله عليه وسلم– ربَّه التخفيف مرارا حتى صارت خمسا.

سادساً: ورود المبتدأ (اسماً موصولاً)

وكانت الأسماء الموصولة التي وردت في الأحاديث القدسية هي **(الذي)** و**(ما)** من ذلك:

---

(48)ابن حنبل، مسند أحمد مسند عبد الله بن العباس (4/ 60) رقم الحديث (2166)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح .

(49)البخاري، صحيح البخاري كتاب الأدب باب من وصل وصله الله (8/ 6) رقم الحديث (5988).

(50)النسائي، سنن النسائي كتاب الجهاد باب من خان غازياً في أهله (6/ 50) رقم الحديث (3190) قال الألباني صحيح.

(51) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم (ص: 275) والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ص:44)

(52) ابن حنبل، مسند أحمد (29/ 206) رقم الحديث (17660) قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح لغيره.

(53) مسند أحمد مخرجا (11/ 363)

(54) انظر: معاني النحو، فاضل السامرائي (82/1).

(55) صحيح مسلم (1/ 146)

(56) انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ص:44) والتفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (ص: 222) و الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (ص:99)

* «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي **مَا** سَأَلَ» [57]، ويدل الاسم الموصول (ما) في هذا الحديث على التفخيم[58]، أي: تفخيم نصيب العبد المؤمن من مرضاة الله والأجر والثواب ونيل الجنة.

* قال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ عَنْ سِتِّ خِصَالٍ، كَانَ يَظُنُّ أَنَّهَا لَهُ خَالِصَةً، وَالسَّابِعَةُ لَمْ يَكُنْ مُوسَى يُحِبُّهَا، قَالَ: يَا رَبِّ أَيُّ عِبَادِكَ أَتْقَى؟ قَالَ: **الَّذِي** يَذْكُرُ وَلَا يَنْسَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَهْدَى؟ قَالَ: **الَّذِي** يَتْبَعُ الْهُدَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَحْكَمُ؟ قَالَ: **الَّذِي** يَحْكُمُ لِلنَّاسِ كَمَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَعْلَمُ؟ قَالَ: **الذي** لَا يَشْبَعُ مِنَ الْعِلْمِ، يَجْمَعُ عِلْمَ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَعَزُّ؟ قَالَ: **الَّذِي** إِذَا قَدَرَ غَفَرَ، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَغْنَى؟ قَالَ: **الَّذِي** يَرْضَى بِمَا يُؤْتَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَفْقَرُ؟ قَالَ: صَاحِبُ مَنْقُوصٌ»[59]، والوجه البلاغي للاسم الموصول (الذي) في هذا الحديث هو الإيماء إلى وجه بناء الخبر[60]، أو الإشارة إلى الوجه الذي يبنى عليه الخبر، من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم[61]، وبيانه في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} [غافر: 60].

أي أن الخبر الذي أشير إليه بالاسم الموصول (الذين) بني عليه دخولهم جهنم داخرين، ووجهه العقاب.

وفي الحديث القدسي السابق الخبر الذي أشير إليه بالاسم الموصول (الذي) بنيت عليه وجوه متعدد من المدح، هي أن: (الذي يذكر ولا ينسى هو الأتقى) و(الذي يتبع الهدى هو الأهدى) و (الذي يحكم للناس كما يحكم لنفسه هو الأحكم) و (الذي لا يشبع من العلم هو الأعلم) و(الذي إذا قدر غفر هو الأعز) و (الذي يرضى بما يؤتى هو الأغنى).

سابعاً: ورود المبتدأ اسم استفهام (ما):

* قال صلى الله عليه وسلم: يُؤْتَى بِالحُكَّامِ بِمَنْ قَصَّرَ وَبِمَنْ تَعَدَّى، فَيَقُول اللهُ: « أَنْتُمْ خُزَّانُ أَرْضِي، وَرُعَاةُ عِبادِي، وَعِنْدَكُمْ بُغْيَتِي، فَيَقُولُ لِلَّذِي قَصَّرَ: ما حَمَلَكَ عَلَى **مَا** صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: رَحْمَتُه »[62].

يدل اسم الاستفهام (ما) على الإنكار، أي أن الله جل وعلا يستنكر على المخاطبين أفعالهم.

المطلب الثاني: الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، فلا يصح الحكم على مجهول؛ إذ الغرض من الخبر إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه.

أما الخبر فهو محط الفائدة، فالأصل فيه أن يكون نكرة؛ لأن الفائدة لن تتحقق إذا كان الخبر معلوماً للمخاطب، وعليه فلا فائدة من الإخبار بمعرفة[63].

ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة[64].

---

(57)مسلم، صحيح مسلم كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (1/ 296) رقم الحديث 38 – (395).

(58)انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة(ص: 43) وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة(ص:114).

(59)ابن حبان، صحيح ابن حبان كتاب بدء الخلق/باب ذِكْرُ سُؤَالِ كَلِيمِ اللَّهِ رَبَّهُ عَنْ خِصَالٍ سَبْعٍ(14/ 101) رقم (6217)، وقال الشيخ شعيب: حسن.

(60)انظر: السكاكي، مفتاح العلوم (ص: 274) و الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة(ص: 44).

(61)انظر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة(ص:115).

(62)أبو سعيد النقاش، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال كتاب القضاة (6/ 43).

(63)انظر ابن يعيش، شرح المفصل، (224/1)، ورضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية (231/1) والعنابي النحوي، التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة، (ص: 406).

قال ابن السراج: «وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم»[65].

ولابن الدهان(ت: 569هـ) عبارة واضحة في ذلك، إذ يقول: «إذا حصلت الفائدة فأخبرْ عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا»[66].

أما المتأخرون فيرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة [67]، فتتبعوا صوراً كثيرة في أساليب العربية، وقع فيها المبتدأ نكرة، مع تحقق الفائدة للجملة، وهي صور تكاد تكون فائدة الابتداء بالنكرة فيها مثل فائدة الابتداء بالمعرفة، وأطلقوا على هذه العلل مصطلح (المسوغات) التي يجمعها تحقيق الفائدة في الكلام [68].

وفي ما يلي بيان للمسوغات التي وردت لها شواهد في الأحاديث القدسية المدروسة:

1- أن يتقدم الخبر على المبتدأ، ويكون الخبر شبه جملة من الجار والمجرور، نحو: (في الدار رجل) كما في الحديث القدسي:

*« يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، **لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ**، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً ...»[69]، شبه الجملة من حرف الجر (اللام) والاسم المجرور (كل) وقعت خبرًا مقدمًا للمبتدأ النكرة (عشرٌ).

2- أن يكون مضافاً إضافة حقيقية أو تقديرية، فالإضافة الحقيقية مثل: (خمس صلوات كتبهن الله على العباد)، ومن أمثلة هذا النمط في الأحاديث القدسية المدروسة:

* قوله الله تعالى : «**كُلُّ حَسَنَةٍ** يَعْمَلُهَا ابْنُ آدَمَ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا، إِلَّا الصِّيَامَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»[70]، جاء المبتدأ (كل) نكرة؛ لأنه وقع مضافًا إضافة حقيقية للمضاف إليه (حسنة).

والإضافة التقديرية مثل: (كلٌ هالكٌ) والتقدير (كل إنسان هالكٌ) وقد ورد هذا النمط كما في الحديث القدسي:

* «**ثَلَاثَةٌ** أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»[71]، (ثلاثةٌ) مبتدأ وقع نكرة، ومسوغه إضافته إضافة تقديرية؛ إذ التقدير: (ثلاثة رجال أنا خصمهم يوم القيامة...).

3- أن يكون المبتدأ مخصصاً بالوصف، مثل قوله تعالى {وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ}[البقرة:221] و(رجل من الكرام عندنا) كما في الحديث القدسي:

* ... قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَغْنَى؟ قَالَ: الَّذِي يَرْضَى بِمَا يُؤْتَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَفْقَرُ؟ قَالَ: **صَاحِبُ مَنْقُوصٍ**»[72]، كلمة (صاحب) مبتدأ جاء نكرة؛ لأنه موصوف بكلمة (منقوص)، والخبر في هذا الشاهد محذوف، وتقديره: (صاحب منقوص أفقر).

---

(64) انظر: سيبويه، الكتاب (1/ 329).

(65) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 59).

(66) انظر: العنابي، التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة (ص:407) والاستراباذي، شرح الكافية الشافية (231/1).

(67) انظر: الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (96/1)

(68)انظر:العنابي، التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة (ص:408).

(69)مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (1/ 146) رقم الحديث 259 - (162).

(70)سنن النسائي، كتاب الصيام/باب ذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى أَبِي صَالِحٍ (4/ 164) رقم (2219)، وقال الألباني: صحيح.

(71)صحيح البخاري كتاب البيوع / باب إثم من باع حراً (83/3) رقم الحديث (2227).

(72)ابن حبان، صحيح ابن حبان كتاب بدء الخلق / باب ذِكْرُ سُؤَالِ كَلِيمِ اللَّهِ رَبَّهُ عَنْ خِصَالِ سَبْعٍ (14/ 101) رقم (6217)، وقال الشيخ شعيب: حسن.

4- أن يكون المبتدأ خلفاً من موصوف، كقول العرب: (ذليلٌ عاذ بقرملة) [73] أي إنسان ضعيف التجأ إلى ضعيف، وقد ورد هذا النمط في الأحاديث القدسية:

*لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «**وَاحِدَةٌ** لِي، **وَوَاحِدَةٌ** لَكَ، **وَوَاحِدَةٌ** بَيْنِي وَبَيْنَكَ؛ فَأَمَّا الَّتِي لِي تَعْبُدُنِي وَلَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، وَأَمَّا الَّتِي لَكَ فَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ جَزَيْتُكَ بِهِ، وَأَنَا أَغْفِرُ، وَأَنَا غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَأَمَّا الَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ مِنْكَ الْمَسْأَلَةُ وَالدُّعَاءُ، وَعَلَيَّ الْإِجَابَةُ وَالْعَطَاءُ»[74]، تقديره: (آيةٌ واحدةٌ لي، وآيةٌ واحدةٌ لك، وآيةٌ واحدةٌ بيني وبينك...).

5- أن يكون المبتدأ اسم استفهام، نحو (من عندك؟) كما في الحديث القدسي:

* قال صلى الله عليه وسلم: يُؤْتَى بِالحُكَّامِ بِمَنْ قَصَّرَ وَبِمَنْ تَعَدَّى، فَيَقُول اللهُ: « أَنْتُمْ خُزَّانُ أَرْضِي، وَرُعاةُ عِبادِي، وَعِنْدَكُمْ بُغْيَتِي، فَيَقُولُ لِلَّذِي قَصَّرَ: ما حَمَلَكَ عَلى **مَا** صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: رَحْمَتُه... »[75]، جاء المبتدأ نكرة؛ لأنه اسم استفهام (ما).

6- أن يكون المبتدأ اسم شرط، نحو (من يقم أقم معه) كما في الحديث القدسي:

«**من** تَأَلَّى[76] عَلَى عَبْدِي أَدْخَلْتُ عَبْدِيَ الْجَنَّةَ وَأَدْخَلْتُهُ النار»[77]، المبتدأ النكرة هو اسم الشرط (مَن).

أغراض التنكير [78]:

1- إرادة الواحد، أي: أن يكون القصد من التنكير الإفراد، كما في الحديث القدسي: «**لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ**، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ»[79]، والمقصود منه: كفارة واحدة.

2- إرادة الجنس، كما في الحديث القدسي «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا **عَيْنٌ** رَأَتْ، وَلَا **أُذُنٌ** سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»[80]، المقصود هنا: جنس العين وجنس الأذن، أي: لا عين واحدة حتى ولا أذن واحدة.

3- التعظيم، كما في الحديث القدسي: «أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ **رَبًّا** يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ»[81]، كلمة (رب) هنا نكرة يراد بها التعظيم.

4- التكثير، كما في الحديث القدسي: « يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ **عَشْرٌ**، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً ...»[82]، يراد بـــ (عشر) التكثير للحسنات.

5- التقليل، ففي الحديث القدسي: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ « مَنْ سَلَكَ مَسْلَكًا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ: سَهَّلْتُ لَهُ طَرِيقَ الْجَنَّةِ وَمَنْ سَلَبْتُ كَرِيمَتَيْهِ: أَثَبْتُهُ عَلَيْهِمَا الْجَنَّةَ، و**فضل** فِي عِلْمٍ خَيْرٌ مِنْ **فَضْلٍ** فِي عِبَادَةٍ»[83]

---

(73)يضرب المثل في التجاء الضعيف إلى الضعيف، والقرملة شجرة صغيرة لا فائدة منها في ستر ولا منعة. قال الأصمعي القرملة شجرة ضعيفة كثيرة الماء تنفضح إذا وطئت. انظر الأصمعي، النبات (ص:20) والميداني، مجمع الأمثال (279/1).

(74)ابن حنبل، الزهد، كتاب زهد آدم عليه السلام (ص: 42) رقم الحديث (255).

(75)أبو سعيد النقاش، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال كتاب القضاة (6/ 43).

(76) تألّى: يحلف بأن العصاة لا يغفر الله لهم.

(77) ابن حجر، المطالب العالية، كتاب الإيمان والتوحيد / باب أصول الدين (12/ 425)، وقال ابن حجر: الحديث بهذا السند حسن.

(78) انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (49-50) وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة (121-122) وفاضل السامرائي، معاني النحو (37/1-38)

(79)صحيح البخاري كتاب التوحيد/ بَابُ ذِكْرِ النَّبِيِّ وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ (9/ 157) رقم الحديث (7538).

(80)ابن ماجه، سنن ابن ماجة كتاب الزهد / باب صفة الجنة (2/ 1447) رقم الحديث (4328)، وقال الألباني: (صحيح)

(81)صحيح مسلم (4/ 2112).

(82)مسلم صحيح مسلم، كتاب الإيمان / باب الإسراء برسول الله (1/ 146) رقم الحديث 259 - (162).

جاء في شرح الطيبي على مشكاة المصابيح أنه في هذا الحديث، يناسب أن يقال: التنكير في الفضل الأول للتقليل، وفي الثاني للتكثير[84]، ولعل العبرة من الحديث أن: زيادة في علم، خير من زيادة في عبادة؛ إذ الفضل في اللغة الزيادة.

6- التخصيص، كما في الحديث القدسي: قَالَ اللَّهُ تعالى: «**ثَلَاثَةٌ** أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»[85] فقد خُصِّصَت النكرة (ثلاثة) بأصناف محددة بيانها في الحديث.

7- التحقير، كما في الحديث القدسي: «... قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَغْنَى؟ قَالَ: الَّذِي يَرْضَى بِمَا يُؤْتَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَفْقَرُ؟ قَالَ: **صَاحِبُ مَنْقُوصٌ**»[86]، المبتدأ (صاحب) جاء نكرة؛ لغرض التحقير والإهانة

المبحث الثاني: الخبر:

الخبر: هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، ويقسمه العلماء قسمين: الخبر المفرد، والخبر الجملة، وقد يأتي بشكل ثالث هو شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرفية، وهذا النمط مطَّرد وشائع في العربية؛ لكن عدم عَدِّهِم له من أنواع الخبر هو اعتبار أن الخبر في هذه الحالة محذوف وهو معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، وشبه الجملة متعلق بهذا المحذوف، فعندما تقول: (زيد خلفك) فكأنك قلت: (زيد مستقر خلفك)، وعندما تقول: (زيد في الدار) فكأنك قلت: (زيد كائنٌ في الدار).

وقد قمت في هذه الدراسة بإحصاء هذا النمط وعده شكلاً من أشكال الخبر، إذ إنه شائع في الأحاديث القدسية عينة الدراسة.

أنواع الخبر:

1- **الخبر المفرد**، وهوما كان كلمة واحدة، أو بمنزلة الواحدة، أي: ليس جملة، ولا شبه جملة، وقد ورد في الأحاديث القدسية المدروسة في مواضع عديدة منها:

* يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدَعُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشُرْبَهُ مِنْ أَجْلِي، وَالصَّوْمُ **جُنَّةٌ**»[87].

2- **الخبر الجملة**، وهو على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، فإذا كان خبر المبتدأ أحد الجملتين، كان في كل واحدة منهما رابط يربط الخبر بالمبتدأ، ولو لم يكن فيهما لم يصح الكلام، «تقول: (زيد قَامَ أَخُوهُ) فـ (زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَة بعده خبر عَنهُ وَهِي مركبة من فعل وفاعل فالفعل قَامَ وَالْفَاعِل (أَخُوهُ)، وَالْهَاء عَائِدَة على زيد، وَلَوْلَا هِيَ لما صحت الْمَسْأَلَة، وَمَوْضِع الْجُمْلَة رفع بالمبتدأ وَتقول: (زيد أَخُوهُ منطلق) فـ (زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَة بعده خبر عَنهُ وَهِي مركبة من مُبْتَدأ وَخبر، والمبتدأ أَخُوهُ، وَالْخَبَر منطلق، وَالْهَاء عَائِدَة على زيد أَيْضا»[88].

---

(83)البيهقي، شعب الإيمان كتاب المطاعم والمشارب / باب طيب المطعم والملبس (7/ 500) رقم الحديث(5367)، وقال الألباني في صحيح الجامع الصغير (357/1): صحيح.

(84)انظر الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح(705/2) والمباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (347/1).

(85)صحيح البخاري كتاب البيوع / باب اثم من باع حراً (83/3) رقم الحديث (2227).

(86)ابن حبان، صحيح ابن حبان كتاب بدء الخلق / باب ذِكْرُ سُؤَالِ كَلِيمِ اللَّهِ رَبَّهُ عَنْ خِصَالِ سَبْعٍ (14/ 101) رقم (6217)، وقال الشيخ شعيب: حسن.

(87)البخاري، صحيح البخاري كتاب التوحيد/بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ} (9/ 143) رقم الحديث (7492).

(88)ابن جني، اللمع في العربية (ص: 73).

وقد فصل النحويون القول في هذه الروابط وأوصلها بعضهم إلى عشرة روابط[89]، أهمها: الضمير الذي يعود على المبتدأ من جملة الخبر، وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه، سواء أكان ظاهراً كما في المثالين السابقين، أم مستتراً، مثل: (الأرض تتحرك)، ويشترط في الضمير الرابط أن يكون مطابقاً للمبتدأ السابق في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع[90].

وإنما جيء بهذا الرابط لربط الخبر الجملة بالمبتدأ، إذ الخبر عندما يكون مفرداً فهو المبتدأ في المعنى، أما الجملة فهي كلام مفيد مستغن عن غيره في الإفادة، وهو غير المبتدأ[91]، فلما كان كذلك، لم يكن بد من أن يكون فيها ضمير يرجع إلى المبتدأ ليصح الكلام ويُعْلَم أن الثاني متعلق بالأول[92].

وقد ورد خبر المبتدأ جملة في الأحاديث القدسية المدروسة في غير موضع، من ذلك:

«عِبَادِي **جَاءُونِي** شُعْثًا مِنْ كِلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ»[93] الخبر (جاؤوني) جملة فعلية للمبتدأ (عبادي)، وقد رُبِط بينهما بضمير الفاعل (الواو).

«وَإِذَا تَحَدَّثَ بِأَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، فَأَنَا **أَغْفِرُهَا** لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا، فَأَنَا **أَكْتُبُهَا** لَهُ بِمِثْلِهَا»[94] والرابط هنا في كلا الخبرين (أغفرها) و (أكتبها) الضمير المستتر الذي يعود على المبتدأ (أنا).

«إِنَّ أُمَّتَكَ لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ: مَا كَذَا؟ مَا كَذَا؟ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللهُ **خَلَقَ الْخَلْقَ** فَمَنْ **خَلَقَ اللهَ**»[95]، والرابط في هذا الحديث هو في الموضعين الضمير المستتر في الفعل (خلق) ، الذي يعود –في الأول– على المبتدأ اسم الإشارة (هذا)، وفي الثاني على المبتدأ اسم الاستفهام (مَنْ).

وإنما جاز الإخبار بالجملة لأمور[96]:

أولها: التوسع في العبارة.

ثانيها: رفع اللبس؛ فإنك إذا قلت: أبو زيد قائم، جاز أن يظن أنه كنية، فإذا قلت: زيد أبوه قائم: علم أنه ليس بكنية، بل له ولد اسمه زيد.

ثالثها: أن الجملة يصح إطلاقها على المبتدأ سؤالاً وجواباً بإدخال (الذي) عليها نحو: من الذي قام أبوه؟ فتقول في الجواب: (زيد) وتقول بالجواب بها: (من زيد؟) فيقال): (الذي قام أبوه)، فلما صح إطلاقها على المبتدأ اطلاق المفرد، صح أن تقع موقع المفرد.

---

(89) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 647–652).

(90) أما بقية الروابط فلا حاجة لذكرها في هذا المقام، إذ إنها لم ترد في الأحاديث القدسية المدروسة، وما ورد هو ربط الخبر الجملة بالمبتدأ عن طريق الضمير الذي يعود على المبتدأ.

(91) قد يكون الخبر جملة، لكنه نفس المبتدأ في المعنى، فحينها لا يحتاج إلى رابط، نحو: (نطقي الله حسبي)، فنطقي: مبتدأ أول، والاسم الكريم: مبتدأ ثان، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرابط؛ لأن قولك: الله حسبي هو معنى: نطقي. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (202/1)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص: 652)، ولم يرد لهذا النمط شواهد من الأحاديث القدسية المدروسة.

(92)انظر ابن جني اللمع في العربية (ص: 73)، والكوفي، البيان في شرح اللمع (ص:172–173).

(93) رواه ابن حبان في صحيحه (9/ 164) رقم (3853) والبزار في مسنده (12/ 317)، وقال الأرنؤوط : «حديث صحيح».

(94)صحيح مسلم (1/ 117).

(95)مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان /باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (1/ 121) رقم 217 – (136).

(96) انظر: النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (803/2).

وقد طغى ورود الخبر جملة فعلية في الأحاديث القدسية عينة الدراسة على كونه جملة اسمية، وتدل الجملة الاسمية في العربية على ثبوت شيء لشيء، قال عبد القاهر الجرجاني (471 هـ): «إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء»(97).

فعندما قال جل وعلا في الحديث القدسي: «كُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا ابْنُ آدَمَ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا» كان الخبر (فله عشر أمثالها) يدل على ثبوت الأجر، لكل حسنة يقوم بها ابن آدم.

كذلك الجملة الفعلية فإنها غالبًا تدل على التجدد والاستمرار، قال عبد القاهر الجرجاني: «وأما الفعلُ فموضوعُه على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئاً بعْدَ شيء»(98).

وهذا واضح في ورود الجملة الفعلية في الأحاديث القدسية ففي قوله تعالى مثلاً: «فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا، فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا»(99).

تدل على تجدد مغفرة الله لذنوب عبده مادام لم يعمل السيئة، وتجدد كتابة الحسنات له مادام يعمل الحسنة أو يحدث نفسه بها، وكذلك في سائر الجمل الفعلية.

3- الخبر شبه الجملة: وهو نوعان: حرف الجر مع مجروره، نحو قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}[الفاتحة:2] فحرف الجر اللام ولفظ الجلالة في محل رفع خبر للمبتدأ (الحمدُ).

والظرف بنوعيه: المكاني نحو: (عندنا ضَيف)، والزماني نحو: (الدرس بعد المغرب).

ومن مواضع وقوع الخبر شبه جملة ظرفية في الأحاديث القدسية المدروسة قوله تعالى:

«أَنَا **مَعَ عَبْدِي** حَيْثُمَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ»(100).

ومن مواضع وقوع الخبر شبه جملة من الجار والمجرور قوله تعالى:

«يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، **بِيَدِي** الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»(101).

المبحث الثالث: الرتبة في الجملة الإسمية:

الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر(102)، إلا أنه قد توجد بعض الأسباب التي تجعل هذا الأصل واجب الالتزام، ولا يصح العدول عنه، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض تقدم الخبر على المبتدأ، ومن هنا يرى العلماء أن للعلاقة بين المبتدأ والخبر من حيث الترتيب ثلاث حالات هي:

الأولى: وجوب تقدم المبتدأ على الخبر.

الثانية: وجوب تقدم الخبر على المبتدأ.

الثالثة: جواز الأمرين.

---

(97)الجرجاني، دلائل الاعجاز (174/1).

(98)السابق(1/ 174).

(99)صحيح مسلم، كتاب الإيمان / باب إذا هم العبد بحسنة كتبت (1/ 117) رقم الحديث 205 - (129).

(100)البخاري، صحيح البخاري، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ} (9/ 153).

(101)البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن / بَابُ {وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ} (6/ 133) رقم الحديث (4826).

(102)على خلاف بين العلماء، فالبصريون يجيزون تقدم الخبر على المبتدأ؛ وذلك لشيوعه وكثرته في كلام العرب وأشعارهم، أما الكوفيون فيمنعون ذلك بحجة أنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (9) تقديم خبر المبتدأ عليه (1/61-65).

وفيما يأتي بيان كل منها:

أولاً: وجوب تقدم المبتدأ على الخبر:

وقد قرره علماء النحو في مواضع عديدة لا يتسع المقام لذكرها[103]؛ إذ لم ترد لأغلبها شواهد في الأحاديث القدسية المدروسة، وما ورد فقط هو وجوب تقدم المبتدأ على الخبر إذا كان من الأسماء التي لها الصدارة، أي واجب التقدم في صدر الجملة سواء كان واجب الصدارة بنفسه، أو باتصاله بما تجب له الصدارة، نحو: (مَنْ سافر؟) فإن (مَنْ) قد وقع مبتدأ وهو اسم استفهام، لذلك يجب تقدمها على الخبر، ونحو: (لمحمدٌ ناجح)، فإن (محمدٌ) قد وقع مبتدأ وقد اتصل بأداة لها حق التصدر، وهي لام الابتداء، ولذلك يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

وقد حصر الشيخ خالد الأزهري في كتاب ما تجب له الصدارة في الجملة بقوله: « وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب: ما التعجبية، ومن الاستفهامية والشرطية، وكم الخبرية، والموصول الذي في خبره الفاء، ولام الابتداء، والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}[الإخلاص: 1] فإنه يلزم صدر الكلام، والإخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه»[104].

فإذا وقع أي منها مبتدأ وجب تقديمه وتأخير الخبر، ومنه في الأحاديث القدسية المدروسة:

* قوله تعالى: «**مَنْ** تَرَكَ الْخَمْرَ، وهُو يَقْدِرُ عَلَيْهِ لأَسْقِيَنَّهُ مِنْهُ فِي حَظِيرَةِ الْقُدْسِ، **وَمَنْ** تَرَكَ الْحَرِيرَ، وهُو يَقْدِرُ عَلَيْهِ لأَكْسُوَنَّهُ إِيَّاهُ فِي حظيرة القدس» [105] فقد تقدم المبتدأ وجوبا في هذا الحديث لوروده اسم شرط.

* وفي قوله تعالى: يُؤْتَى بِالحُكَّامِ بِمَنْ قَصَّرَ وَبِمَنْ تَعَدَّى، فَيَقُول اللهُ: « أَنْتُمْ خُزَّانُ أَرْضِي، وَرُعاةُ عِبادِي، وَعِنْدَكُمْ بُغْيَتِي، فَيَقُولُ لِلَّذِي قَصَّرَ: **ما** حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: رَحْمَتُه»[106]، تقدم المبتدأ وجوبا لأنه اسم استفهام.

ثانياً: وجوب تقدم الخبر على المبتدأ:

وله مواضع محددة كما لوجوب تقدم المبتدأ على الخبر[107]، ورد منها في الأحاديث القدسية المدروسة شواهد على كون الخبر مصححا للابتداء بالنكرة، أي أن المبتدأ جاء نكرة، والخبر شبه جملة متقدم عليه، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدم الخبر، كما في الأحاديث القدسية:

«...بَلَى، إِنَّ **لَكَ** عِنْدَنَا حَسَنَةً...» [108]

«يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، **لِكُلِّ صَلَاةٍ** عَشْرٌ، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً...» [109]

الأخبار في الحديثين السابقين (لك) و(لكل صلاة) أخبار تقدمت وجوبًا على مبتدآتها؛ لتسويغ مجيء هذه المبتدآت نكرة.

ثالثا: جواز التقديم والتأخير:

(103) انظر مثلاً: ابن عصفور، المقرب (85/1)، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك (206/1-211) وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (220/1-222) وعلي أبو المكارم، الجملة الاسمية (52-55).

(104) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (1/ 217).

(105) البزار، مسند البزار (13/ 475)، قال الألباني: في صحيح الترغيب والترهيب (2/ 604)[صحيح لغيره].

(106) أبو سعيد النقاش، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، كتاب القضاة (6/ 43).

(107)انظر ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي(353/1)ابن عقيل، شرح ابن عقيل (240/1-243) والجملة الاسمية (56-57) .

(108) سنن الترمذي ت شاكر (5/ 25).

(109) صحيح مسلم (1/ 146)

وقد أجازه النحويون في غير الحالات السابقة التي يجب فيها التزام الترتيب، أي أن يتقدم المبتدأ على الخبر أو أن يتأخر عنه، مع ملاحظة أن تقدم المبتدأ هو الأصل، فلا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لسبب، ومن الضروري أن نقرر أن المعنى المستفاد في حالة تقدم الخبر يختلف عن المعنى الحاصل في حال تأخره، فثمة فرق بين قولهم: (أنا تميمي) و(تميمي أنا)، فالأولى إخبار عن نفسه، أما الثانية فللفخر بنفسه وقبيلته، قال الرضي في شرح الكافية: «وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم، نحو قولك (تميمي أنا) إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر»[110].

فإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة ، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدّر أنّ المخاطب يعلمه مبتدأ، والذي تقدّر أنّ المخاطب يجهله خبراً، وذلك نحو: (زيد أخو عمرو) إذا قدرت أن المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنه أخو عمرو، فإن قدرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد، قلت: (أخو عمرو زيد) وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر محل الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما.

فإن كانا نكرتين فإن ذلك لا يتصور إلا بشرط أن يكون المبتدأ منهما له ما يسوغ الابتداء بالنكرة نحو: (أرجل قائم)، وقد تقدم ذكر المسوغات بالابتداء بالنكرة.

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة، نحو قولك: (زيد قائم)، ولا يجوز جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة[111].

ومن المواضع التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ جوازًا في الأحاديث القدسية المدروسة:

« ... **بِيَدِي** الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»[112].

« يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، **بِيَدِي** اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»[113]

«... وَأَمَّا الَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ **مِنْكَ** الْمَسْأَلَةُ وَالدُّعَاءُ، وَعَلَيَّ الْإِجَابَةُ وَالْعَطَاءُ»[114]

في الأحاديث السابقة: الحديث: «بيدي الأمر» جملة (بيدي الأمر)، جملة اسمية مكونة من خبر مقدم (بيدي)، ومبتدأ مؤخر (الأمر)، وفي قوله تعالى في الحديث القدسي: «بيدي الليل والنهار» جملة (بيدي الليل والنهار)، جملة اسمية مكونة من خبر مقدم (بيدي)، ومبتدأ مؤخر (الليل)، وفي الحديث القدسي: «منك المسألة والدعاء، وعلي الإجابة والعطاء» الجملتان (منك المسألة والدعاء) و(علي الإجابة والعطاء) جملتان اسميتان فيهما أخبار مقدمة (منك) و (علي) ومبتدآت مؤخرة (المسألة) و(الإجابة).

وإنما جاء ترتيب الجمل في الأحاديث السابقة على هذا النحو، وتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة، لغرض الاختصاص والحصر، ففي الحديث الأول اختصاص الأمر بالله تعالى، وفي الحديث الثاني اختصاص الليل والنهار بيده جل وعلا، وفي الثالث اختصاص المسألة والدعاء بالعباد، والإجابة والعطاء برب العباد.

جاء في المثل السائر: « وكذلك تقديم خبر المبتدأ عليه، كقولك: زيد قائم، وقائم زيد، فقولك: (قائم زيد) قد أثبت له القيام دون غيره، وقولك: (زيد قائم) أنت بالخيار في إثبات القيام له، ونفيه عنه، بأن تقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك... وقال علماء البيان، ومنهم الزمخشري –رحمه الله: إن تقديم هذه الصورة المذكورة إنما هو للاختصاص»[115].

(110) الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية (263/1).

(111) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (354/1).

(112)البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن / بَابُ {وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ} (6/ 133) رقم الحديث (4826).

(113)البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب/ بَابُ: لا تسبوا الدهر (8/ 41) رقم الحديث (6181).

(114)ابن حنبل، الزهد، كتاب زهد آدم عليه السلام (ص: 42) رقم الحديث (255).

وجاء في الإيضاح في علوم البلاغة «وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ} [الكافرون: 6] وقولك (قائم هو) لمن يقول (زيد إما قائم أو قاعد) فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما... وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت»[116].

وخلاصة القول: إن التقديم إنما يكون للاهتمام والعناية في المتقدم، سواء كان لغرض الحصر أم لغيره، قال الإمام عبد القاهر : «واعلمْ أَنَّا لم نَجدْهُم اعتَمدوا فيه شيئاً يَجري مَجرى الأَصْل، غيرَ العنايةِ والاهتمامِ. قال صاحبُ الكتاب وهو يَذكُر الفاعلَ والمفعولَ: كأَنَّهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أَعْنى، وإِن كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويَعْنيانِهم»[117].

المبحث الرابع: الحذف في الجملة الاسمية

الحذف في اللغة ضرب من الإيجاز، والإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط[118].

والحذف من شروط الفصاحة والبلاغة، حتى وضعه ابن جني تحت باب شجاعة العربية[119] وهو عند ابن سنان الخفاجي: التعبير عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، ويرى أن هذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس، حتى إنهم إنما يستحسنون من كتاب الله ما كان بهذه الصفة[120].

والحذف يتم في المواضع التي لا يختل بها المعنى، يقول ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[121].

وقد يحذف أحد ركني الجملة الاسمية مع أنهما طرفا الإسناد في الجملة وركناها الأساسيان، إلا أنهما قد يحذفان مع وجود قرينة أو إشارات تدل على المحذوف، قال ابن يعيش: «اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلَّا انّه قد تُوجَد قَرِينةٌ لفظيةٌ، أو حاليّةً تُغْنِي عن النُّطْق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى من دون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا، وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مُرَّةً، والخبرَ أخرى»[122].

ويقسم الحذف في العربية إلى حذف واجب وحذف جائز، أي: أن المبتدأ يحذف وجوباً وجوازاً، والخبر كذلك يحذف وجوباً وجوازا، ولم يرد حذف المبتدأ أو الخبر وجوباً في الأحاديث القدسية المدروسة، إذ كل المواضع التي حذف فيها المبتدأ أو الخبر كانت على الجواز:

---

(115)ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (2/ 172-173).

(116)الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (ص:192).

(117) الجرجاني، دلائل الإعجاز (1/ 107)، وانظر سيبويه، الكتاب (34/1).

(118) انظر عودة أبو عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف (ص:651)، ومتعارف الأوساط؛ يقصد به المستوى الذي تعارف عليه الناس ليكون معدلاً مقيساً عليه في تأدية المعاني فيما بينهم، وهو مستوى عرفي يتعرفه الناس من خلال الاستعمال، ويصبح في مقياس البلاغة، لا يحمد ولا يذم.

(119) انظر: ابن جني، الخصائص (362/2).

(120) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة (ص: 205).

(121)ابن جني، الخصائص (2/ 362).

(122) انظر ابن جني، شرح المفصل (1/ 239).

المبتدأ:

ويكثر حذفه جوازاً في السياقات التالية[123]:

1- إذا كان المبتدأ بعد القول نحو قوله تعالى: {قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} [النحل: 24]، أي: هي أساطير الأولين، وأمثلة هذا النمط في الأحاديث المدروسة هي:

* قال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبَضَ قَبْضَةً ، فَقَالَ: **إِلَى الْجَنَّةِ** بِرَحْمَتِي، وَقَبَضَ قَبْضَةً ، فَقَالَ: **إِلَى النَّارِ** وَلَا أُبَالِي»[124]، وتقديره: هذه إلى الجنة، وهذه إلى النار.

2- في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ (5) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ} [الهمزة: 5،6]، أي: هي نار الله، ومنه في الأحاديث القدسية المدروسة: «يا محمد: هَلْ تَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، يَخْتَصِمُونَ فِي الْكَفَّارَاتِ وَالدَّرَجَاتِ، قَالَ: وَمَا الْكَفَّارَاتُ وَالدَّرَجَاتُ؟ قَالَ: **الْمُكْثُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ**»[125]. أي: هي المكث في المساجد بعد الصلوات. وواضح أن هذا التركيب يشبه التركيب الأول، إذ إننا يمكن أن نعد هذا مثالاً على حذف المبتدأ بعد القول، والغرض البلاغي للحذف هنا، الاحتراز عن العبث؛ أي أنه لو ذكره لكان عبثًا لعدم الحاجة إليه.

3- بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} [فصلت: 46]، أي: فعمله لنفسه وإساءته عليها، وقوله تعالى: {وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ} [البقرة: 220]، أي: فهم إخوانكم.

والغرض من حذف المبتدأ في هذا الحديث؛ الإيجاز، وعدم تطويل الكلام، والإيجاز -كما سبق- ضرب من الفصاحة.

كما في الحديث القدسي: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَرِضَ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى مَلَائِكَتِهِ: يَا مَلَائِكَتِي أَنَا قَيَّدْتُ عَبْدِي بِقَيْدٍ مِنْ قُيُودِي فَإِنْ أَقْبِضْهُ أَغْفِرْ لَهُ وَإِنْ أُعَافِهِ **فَحِينَئِذٍ** يَقْعُدُ وَلَا ذَنْبَ لَهُ»[126]. أي: فهو حينئذ يقعد..

الخبر:

وقد حُذِفَ جوازاً في الأحاديث القدسية المدروسة لكونه واقعاً في جواب الاستفهام، ومثاله: قولك: زيد، جواباً لسؤال: من قادم؟ والتقدير: زيد قادم.

ومواضعه في الأحاديث القدسية المدروسة في الحديث التالي:

---

(123) ذكرت من مواضع حذف المبتدأ وجوبًا ما وجدت له شواهد في الأحاديث القدسية عينة الدراسة، إذ هناك مواضع أخرى لكن لم يرد لها شواهد، فلم أذكرها طلبًا للتخفيف.

(124)ابن خزيمة، التوحيد (1/ 187)، وأبو يعلى، مسند أبي يعلى (6/ 172) رقم (3453)، وقال الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/ 367): صحيح.

(125)ابن حنبل، مسند أحمد (5/ 437) رقم (3484)، وقال الألباني: صحيح.

(126)الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الأدب / باب الرقاق (4/ 348) رقم الحديث (7871) وقال الحاكم: (حديث صحيح).

* قال صلى الله عليه وسلم : «سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ عَنْ سِتٍّ خِصَالٍ، كَانَ يَظُنُّ أَنَّهَا لَهُ خَالِصَةً، وَالسَّابِعَةُ لَمْ يَكُنْ مُوسَى يُحِبُّهَا، قَالَ: يَا رَبِّ أَيُّ عِبَادِكَ أَتْقَى؟ قَالَ: **الَّذِي** يَذْكُرُ وَلَا يَنْسَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَهْدَى؟ قَالَ: **الَّذِي** يَتْبَعُ الْهُدَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَحْكَمُ؟ قَالَ: **الَّذِي** يَحْكُمُ لِلنَّاسِ كَمَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَعْلَمُ؟ قَالَ: **الَّذِي** لَا يَشْبَعُ مِنَ الْعِلْمِ، يَجْمَعُ عِلْمَ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَعَزُّ؟ قَالَ: **الَّذِي** إِذَا قَدَرَ غَفَرَ، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَغْنَى؟ قَالَ: **الَّذِي** يَرْضَى بِمَا يُؤْتَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَفْقَرُ؟ قَالَ: صَاحِبُ مَنْقُوصٌ»[127].

فالاسم الموصول (الذي) في المواضع جميعها هو مبتدأ لأخبار محذوفة جوازاً، والتقدير: (الذي يذكر ولا ينسى أتقى)، (الذي يتبع الهدى أهدى)، (الذي يحكم بين الناس كما يحكم لنفسه أحكم)، (الذي لا يشبع من العلم أعلم)، (الذي إذا قدر غفر أعز)، (الذي يرضى بما يؤتى أغنى)، فالكلمات: (أتقى، أهدى، أحكم، أعلم، أعز، أغنى) هي أخبار محذوفة جوازاً؛ والغرض من حذفها هو: وجود قرينة تدل عليها في السؤال.

المبحث الخامس: نواسخ الجملة الاسمية

نَسَخَت الشمس الظل وانتسخته: أزالته. ونَسَخَت الريح آثار الدار: غيرتها.

وفي لسان العرب: « والنسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه؛ وفي التنزيل: {**ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها**}... النسخ تبديل الشيء من الشيء وهو غيره، ...والنسخ: نقل الشيء من مكان إلى مكان... والنسخ الإزالة»[128].

أما النسخ في الاصطلاح النحوي: فهو ما يبطل حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أنواع: «ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، وما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها. ويسمى الأول من معمولي باب (كان) اسما ويسمى الثاني خبراً ويسمى الأول من معمولي باب (إنّ) اسما والثاني خبرا ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولا أولا والثاني مفعولا ثانيا»[129] .

ولعل سبب تسمية هذه الكلمات نواسخ؛ أنها تحدث تغيراً في الجملة الداخلة عليها، وتجلب لها أحكاماً جديدة؛ بمعنى أنها تنسخ ما كان موجداً من أحكام، فالجملة الاسمية: (إن زيداً قائم) أحدثت فيها شيئاً من وجوه:

الوجه الأول: المبتدأ المرفوع صار اسماً لـــ (إن) منصوباً، وخبر المبتدأ صار خبراً لها.

الوجه الثاني: فقد المبتدأ الصدارة.

الوجه الثالث: بعد أن كان المعنى مجرداً وهو نسبة القيام إلى زيد، أصبحت النسبة شبه تأكيد[130].

كان وأخواتها، وألفاظها على ثلاثة أقسام:

1- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي: كان وأمسى وأصبح، وأضحى، وبات وظل، وصار، وليس[131]. وقد ورد منها في الأحاديث القدسية المدروسة الأفعال: كان، وليس، وصار.

كان: ومن أمثلتها:

(127)ابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب بدء الخلق/ باب ذكر سؤال كليم الله (14/ 101) رقم (6217) قال الأرنؤوط: حديث حسن.

(128)ابن منظور، لسان العرب مادة نسخ (3/ 61) وانظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة مادة نسخ (1/ 433).

(129)ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: 167)، وانظر حمدي فراج المصري الأفعال الناسخة (ص:6).

(130)الطلاق، النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي (ص: 27).

(131) ابن هشام، شرح قطر الندى (ص:168).

* قوله تعالى: «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ **كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ** رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ **كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ** رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا»[132]

* قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ، مَنْ أَشْرَكَ بِي **كَانَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَهُ**»[133].

ولـــ (كان) دلالات عدة، قررها النحاة، منها:

1- الماضي المنقطع، وهو الغالب عليها، كأن تقول: (كان عمرُ عادلاً)، (كان خالدٌ غنياً) و يراد به الاتصاف بالحدث في الزمن الماضي، على وجه الثبوت، نحو: (كان زيد شاعراً) أي كان متصفاً بهذه الصفة على وجه الثبوت، وهذا إذا كان خبرها اسماً، ومن أمثلته من الأحاديث القدسية المدروسة:

* قوله تعالى: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ حَسَنَةٍ مِنَ الْعِبَادَةِ، ثُمَّ مَرِضَ، قِيلَ لِلْمَلَكِ الْمُوَكَّلِ بِهِ: اكْتُبْ لَهُ مِثْلَ عَمَلِهِ **إِذَا كَانَ طَلِيقًا**، حَتَّى أُطْلِقَهُ، أَوْ أَكْفِتَهُ إِلَيَّ»[134].

2-الماضي المتجدد والمعتاد، وذلك إذا كان خبرها فعلاً مضارعاً، الماضي المعتاد، ويفيد الدلالة على العادة في الماضي، أي كان الفاعل يعتاد الفعل، نحو: (كان يقوم الليل) و(كان زيد يفعل هذا الأمر)، قال تعالى: {كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ} [الذاريات: 17] أي هذه عادتهم، وشواهده من الأحاديث القدسية المدروسة هي:

* قَالَ الله تعالى: «اكْتُبُوا لِعَبْدِي فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِثْلَ **مَا كَانَ يَعْمَلُ** مِنَ الْخَيْرِ، مَا دَامَ مَحْبُوسًا فِي وَثَاقِي»[135]

* وقوله تعالى: «أَنَا قَيَّدْتُ عَبْدِي، وَابْتَلَيْتُهُ، فَأَجْرُوا لَهُ كَمَا كُنْتُمْ **تُجْرُونَ لَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ**»[136].

فهذه كلها تدل على الماضي المستمر أو العادة، جاء في البرهان: «ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ كان يصوم وكنا نفعل وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى كان يمسح مرة ثم نقل أنه يمسح ثلاثا فهذا من باب تخصيص العموم»[137].

3- الدلالة على الحال، وجعل منه قوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} [آل عمران: 110] وشواهده من الأحاديث القدسية هي:

* قال الله تعالى : «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى **مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ**، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، **حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ**، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»[138]

4- الاستقبال، أي تنزيل المستقبل منزلة الماضي، لبيان أنه محقق الوقوع، وأنه بمنزلة ما مضى وفرغ منه، ومثاله من الأحاديث القدسية:

* «... فَيَأْخُذُ مَوَاثِيقَهُمْ لَيُطِيعُنَّهُ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ دَخَلُوهَا **لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا**»[139].

---

(132)مسلم، صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب / باب تحريم الظلم (4/ 1994) رقم الحديث 55 - (2577) .

(133)الطيالسي، مسند أبي داود، ما أسند أبو هريرة (4/ 288) رقم الحديث (2682).

(134)ابن حنبل، مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمرو (11/ 497) رقم الحديث (6895) قال الشيخ شعيب: صحيح.

(135)ابن حنبل، مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمرو (11/ 455) رقم الحديث (6870)، قال الشيخ شعيب: صحيح.

(136)ابن حنبل، مسند أحمد، حديث شداد بن أوس (28/ 344) رقم الحديث (17118)، قال الشيخ شعيب: صحيح لغيره.

(137)الزركشي، البرهان في علوم القرآن (4/ 125).

(138)ابن ماجه، سنن ابن ماجه كتاب الإيمان / باب القدر(29/1)، رقم الحديث (76) قال الشيخ الألباني: صحيح.

فإن الله تعالى يخبر عن المستقبل بلفظ الماضي، لبيان أن هذا المستقبل بمنزلة ما مضى، فكما أن الذي وقع وحصل لا شك فيه، فهذا كذلك.

5- بمعنى صار[140]، وجعلوا منه قوله تعالى: {وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا (20) إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا} [النبأ: 20، 21]، قال ابن يعيش: «والعربُ تستعير هذه الأفعال، فتوقع بعضَها مكانَ بعض، فأوقعوا (كانَ) هنا موقعَ (صار)؛ لِما بينهما من التقارُب في المعنى؛ لأنّ (كانَ) لِما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك تقول: (قد كنتُ غائبًا، وأنا الآنَ حاضرٌ)؟ فـ(صارَ) كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحوَ قولك: (صار زيدٌ غنيًّا)، أي: انتقل من حال إلى هذه الحال[141].

وشواهد هذا النمط من الأحاديث القدسية المذكورة:

* إِنَّ اللَّهَ قَالَ: «... وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ؛ **كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ**، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»[142]. أي: صرت سمعه الذي يسمع به.

6- قد تقتصر كان على مرفوعها فتكون تامة بمعنى وجد، كقوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} [البقرة: 280]، قال سيبويه: «قد يكون لكَانَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي قَد خُلِق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ»[143]، ولم ترد كان تامةً في الأحاديث القدسية المدروسة.

- ليس:

ومن أمثلته قوله تعالى في الحديث القدسي:

* «**وَلَيْسَ أَوَّلُ الخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِه**»[144].

* وقوله في الحديث القدسي: «إِنِّي قَدْ فَرَضْتُ عَلَى أُمَّتِكَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ مَنْ وَافَى بِهِنَّ عَلَى وضُوئِهِنَّ وَمَوَاقِيتِهِنَّ وَرُكُوعِهِنَّ وَسُجُودِهِنَّ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي بِهِنَّ عَهْدًا أَنْ أُدْخِلَهُ بِهِنَّ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَنِي قَدِ انْتَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا أَوْ كَلِمَةً شِبْهَهَا **فَلَيْسَ لَهُ عِنْدِي عَهْدٌ** إِنْ شِئْتُ عَذَّبْتُهُ وَإِنْ شِئْتُ رَحِمْتُهُ»[145].

و(ليس) في العربية يدل على نفي الحال، ففي الحديث الأول: نفى الله سبحانه وتعالى أن يكون الخلق للمرة الأولى أهون من إعادته، وفي الحديث الثاني: نفى العهد عمن لم يوف الصلاة حقها.

ومما يرفع المبتدأ وينصب الخبر كذلك، الحروف المشبهات بـــ (ليس) وهُنَّ: (ما ولا وإِنْ ولات)، ولم أذكرهنَّ؛ تجنبًا للإطالة دونما فائدة؛ بسبب عدم ورود شواهد لهُنَّ من الأحاديث القدسية المدروسة.

- أصبح :

ومن أمثلته في الأحاديث القدسية المدروسة:

---

(139)ابن حنبل، مسند أحمد/حديث الأسود بن سريع (228/26) رقم الحديث (16301) وقال الشيخ شعيب: إسناده حسن.

(140)انظر: الأنباري، أسرار العربية (ص:134) والسيوطي، همع الهوامع (420/1) الأنباري، منثور الفوائد (ص:34-35).

(141) ابن يعيش، شرح المفصل (4/ 351).

(142)البخاري، صحيح البخاري كتاب الرقاق/ باب التواضع (8/ 105) رقم الحديث (6502).

(143)سيبويه، الكتاب (1/ 46).

(144)البخاري، صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن/ باب قوله: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ) (6/ 180) رقم الحديث (4974).

(145) الطيالسي، مسند أبي داود، أحاديث عبادة بن الصامت (1/ 467) رقم الحديث (574)، قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (2/ 498): حديث صحيح.

* قَال الله تعالى: «**أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ**، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطرنا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ»[146].

* يقول الله تعالى: «..إِنْ شِئْتَ **أَصْبَحَ لَهُمُ الصَّفَا ذَهَبًا**، فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ عَذَّبْتُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ، وَإِنْ شِئْتَ فَتَحْتُ لَهُمْ بَابَ التَّوْبَةِ وَالرَّحْمَةِ»[147].

وهو يفيد اتصاف المسند إليه بالحكم في زمنه، أي اتصافه به في الصباح، نحو قوله تعالى: {فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ (19) فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ} [القلم: 19، 20]، وقوله: {وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ} [هود: 67]، أي في وقت الصباح[148].

وقد تأتي بمعنى كان وصار، دون أن يقصد بها وقت مخصوص، كأن تقول: (أصبح أخوك عظيماً)، فأصبح هنا بمعنى صار، دون النظر إلى وقت الصباح[149].

قال ابن يعيش: «أن تستعمل بمعنى (كان)، و(صار)، من غير أن يُقصد بها إلى وقت مخصوص، نحوَ قولك: (أصبح زيدٌ فقيرًا، وأمسى غنيًا)، تريد به أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص»[150].

وما أراه أنها في الحديثين القدسيين السابقين قد تضمنت هذه الدلالة، أي (صار من عبادي مؤمن وكافر) و (صار لهم الصفا ذهباً)، ولا تقييد لها بوقت معين، أي وقت الصباح.

ومن النواسخ الفعلية مما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، أفعال المقاربة والرجاء والشروع، ولم أذكرها؛ لأنها لم ترد لها شواهد من الأحاديث القدسية المدروسة.

القسم الثاني من أخوات كان

وهو ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبه نفي، وألفاظه (زال) (فتئ) (برح) (انفك)، وقد ورد منها في الأحاديث القدسية المدروسة الفعل **(زال)**:

1- ورد منفياً بـــ (لا) وهو قوله عَزَّ وَجَلَّ: «**لَا يَزَالُ** عَبْدِي يَسْأَلُ عَنِّي: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنِي، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟»[151].

2- ومنفياً بـــ (ما) وهو قوله تعالى: «**وَمَا يَزَالُ** عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»[152].

3- ومنفياً بـــ (لم) في قوله تعالى: قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «.. وَإِنَّ أُنَاسًا مِنْ أَصْحَابِي يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ أَصْحَابِي أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: إِنَّهُمْ **لَمْ يَزَالُوا** مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ»[153].

وما زال يفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن الإخبار، تقول: (ما زال زيد منطلقاً) أي: هو مستمر في الانطلاق إلى زمن التكلم.

---

(146)البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان / باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم (1/ 169) رقم الحديث (846).

(147) ابن حنبل، مسند أحمد، مسند عبد الله بن العباس (4/ 60) رقم الحديث (2166).

(148) انظر الأشموني، شرح الأشموني (109/1)، والسامرائي، معاني النحو (2016/1).

(149) انظر السامرائي، معاني النحو (216/1).

(150) ابن يعيش، شرح المفصل (4/ 356).

(151) ابن أبي عاصم، السنة، (1/ 292) رقم الحديث (646) قال الألباني: إسناده جيد.

(152)البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق/ باب التواضع (8/ 105) رقم الحديث (6502).

(153)البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء/ بَابُ: {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} (4/ 139) رقم الحديث (3349).

وثمة فرق بين ما زال في الماضي وما يزال في المضارع، فالأول تعني بقي، أما الثانية: فتعني يبقى مستمراً على فعله في المستقبل، فمعنى قولك: ما زلت تقرأ أي بقيت تقرأ، ومعنى قولك ما تزال تقرأ أي ستستمر في القراءة في المستقبل، ومعنى قوله تعالى: {وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا} [البقرة: 217] أي يبقون على ذلك مستمرين إلا أن يبلغوا مقصدهم إن أمكن[154]، والتعبير بقوله {وَلَا يَزَالُونَ} المفيد للدوام والاستمرار للإشعار بأن عداوة المشركين للمسلمين لا تنقطع، وأنهم لن يكفوا عن الإعداد لقتالهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا[155].

وقد وردت شواهد زال في الأحاديث القدسية المدروسة جميعها بصيغة المضارع، نحو قوله تعالى: «لَا يَزَالُ عَبْدِي يَسْأَلُ عَنِّي: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنِي، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟»[156]، أي سيستمر عبدي في هذا السؤال حتى في المستقبل.

وقوله تعالى: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»[157] أي: سيبقى مستمراً في التقرب إلي في النوافل حتى يتحقق له ما يريد.

القسم الثالث من أخوات كان:

هو ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو (دام) كقوله تعالى: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} [مريم: 31] أي مدة دوامي حيا، وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، وظرفية لأنها تقدر بالظرف وهو المدة[158].

وقد ورد (ما دام) في الأحاديث القدسية المدروسة في قوله تعالى : «اكْتُبُوا لِعَبْدِي فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ مِنَ الْخَيْرِ، **مَا دَامَ** مَحْبُوسًا فِي وَثَاقِي»[159]، أي مدة دوامه محبوساً.

إن وأخواتها

وهي القسم الثاني من نواسخ الجملة الاسمية وهي ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهي ستة أحرف، إن وأن وليت ولعل ولكنّ وكأنّ[160].

وقد وردت منها في الأحاديث القدسية المدروسة (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ).

إن: ولها معانٍ عدة، أهمها:

1- التوكيد: وهو الأصل فيها، ويدور معها حيث وردت[161]، قال سيبويه: «وإن توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلقٌ. وإذا خففت فهي كذلك توكد ما يتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها»[162].

(154)انظر السامرائي، معاني النحو (1/220-221).

(155)الطنطاوي، التفسير الوسيط (1/ 474).

(156) ابن أبي عاصم، السنة، (1/ 292) رقم الحديث (646) قال الألباني: إسناده جيد.

(157)البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق/ باب التواضع (8/ 105) رقم الحديث (6502).

(158)ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: 170).

(159)ابن حنبل، مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمرو (11/455) رقم الحديث (6870)، قال الشيخ شعيب: صحيح.

(160) ابن هشام، شرح قطر الندى (ص: 194)، ومن النواسخ التي تعمل عمل (إنّ وأخواتها) لا التي لنفي الجنس، وسيأتي ذكرها في المبحث الخامس: نفي الجملة الاسمية، ولم أذرها هنا؛ تجنبًا للتكرار.

(161) وتكاد النحو والإعراب تجمع على لصوق دلالة التوكيد بـــ (إن) ويظهر ذلك في اعرابها على أنها حرف نصب وتوكيد.

(162)سيبويه، الكتاب(4/233)، وانظر السيوطي، همع الهوامع (1/425).

وقال ابن يعيش: «فأما فائدتهما –يعني (إن) و(أن)– فالتأكيدُ لمضمون الجملة، فإنّ قول القائل: (إنّ زيدًا قائمٌ) ناب مناب تكرير الجملة مرتَيْن، إلَّا أن قولك: (إن زيدًا قائمٌ) أوْجَزُ من قولك: (زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ)، مع حصول الغرض من التأكيد» [163].

والدليل على أنها تأتي للتوكيد، أنها يجاب بها القسم، كما في قوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الحجر: 72]، وقوله تعالى {قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ} [يونس: 53] [164].

ومن أمثلة ذلك من الأحاديث القدسية المدروسة، قوله تعالى «إِذَا سَمِعْتُمْ رَجُلًا يَقُولُ: قَدْ هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ، يَقُولُ: **إِنَّهُ هُوَ هَالِكٌ**»[165].

قوله تعالى: «**إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ** غَضَبِي»[166].

2- الربط:

قد تأتي (إن) لربط الكلام بعضه ببعض، فلا يحسن سقوطها منه، وبسببها يحصل التأليف بين الجملة الأولى والثانية، حتى كأن الكلامين أفرغا إفراغاً واحدا، ولو أسقطتها لرأيت الكلام مختلاً غير ملتئم، ولكان الثاني نائياً عن الأول[167]، كقوله تعالى: {قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} [البقرة: 32] وقوله تعالى: {يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ} [الحج: 1]، فإنها لو أسقطت من الآيات السابقة لصار الكلام مختلاً غير مرتبط، ثم متى أَسْقَطْتَ (إنَّ) من الجملة التي أدخلتها عليها، فإن كانت الجملة الثانية إنما تُذْكَر لإظهار فائدة ما قبلها أصبحت إلى الفاء[168]، كما في الآيات السابقة.

قال عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ) في قول الشاعر[169]:

بكرا صاحبي قبل الهجيرِ إن ذاك النجاح في التبكير[170]

«واعلمْ أنَّ مِنْ شأنِ (إنَّ) إذا جاءتْ على هذا الوجهِ، أَن تُغْني غَناء (الفاءِ) العاطِفةِ مثلاً، وأنْ تُفيدَ من رَبْط الجملةِ بما قبلَها أمراً عجيباً. فأنتَ تَرى الكلامَ بها مستأنفاً غير مستأنف، ومقطوعًا موصولاً معاً. أفلا تَرى أنك لو أَسْقَطْتَ (إنَّ) من قولِهِ: (إنَّ ذاك النجاحَ في التبكيرِ)، لم تَرَ الكَلَام يلتئمُ، ولرأيتَ الجملةَ الثانيةَ لا تتَّصل بالأولى ولا تكونُ منها بسبيل، حتى تجيءَ بالفاءِ فتقولُ: (بكِّرا صاحبيَّ قبلَ الهجير، فذاك النجاح في التبكير)» [171].

ولم ترد (أنَّ) بمعنى الربط في الأحاديث القدسية المدروسة.

3- التعليل:

---

(163) ابن يعيش، شرح المفصل (526/4).

(164)السامرائي، معاني النحو (262/1) وانظر النويري، نهاية الأرب (82/7).

(165)ابن حنبل، مسند أحمد، مسند أبي هريرة (13/ 114)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(166) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، بَابُ {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ} (9/ 125) رقم الحديث (7422).

(167)انظر النويري، نهاية الأرب (80/7) والسامرائي، معاني النحو (264/1).

(168) انظر: النويري، نهاية الأرب (80/7).

(169) البيت لبشار بن برد في ديوانه (203/3).

(170) في هذا البيت نكتة ذكرها أئمة الأدب والعربية وهي ما ذكر ابو فرج الأصفهاني من أن خلفاً الأحمر قال لبشار: لو قلت يا أبا معاذ مكان إن ذاك النجاح بكرا فالنجاح في التبكير كان أحسن، فقال بشار: بنيتها أعرابية وحشية، فقلت : إن ذاك النجاح كما يقول الأعرابيون البدويون، ولو قلت بكرا فالنجاح في التبكير كان هذا من كلام المولدين، ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة، فقام خلف فقبل ما بين عينيه، انظر الأصفهاني، الأغاني (133/3)

(171) الجرجاني، دلائل الإعجاز (1/ 273).

قد تأتي إن في مواطن وتفيد التعليل، كما في قوله تعالى: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} [التوبة: 103] فجملة {إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} تعليل للأمر بالصلاة(172).

وقوله تعالى: {وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ } [البقرة: 168] جملة {إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ} تعليل للنهي(173).

قال سيبويه: «تقول: جئتك أنك تريد المعروف، إنّما أراد: جئتك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادِخارَه وأُعْرِضُ عن ذَنْب اللَّئيم تكرُّمَا

أي: لادخاره»(174).

ومن أمثلتها على الأحاديث القدسية المدروسة قوله تعالى: «اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ، وَأَعِيدُوهُ إِلَى الْأَرْضِ، **فَإِنِّي** مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ، وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ، وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى»(175) .

وقوله تعالى: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ **فَإِنِّي** أَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا»(176).

أَنَّ

ولها في الكلام معان وغايات، أهمها:

1- تصبح الجملة معها بمعنى المفرد؛ إذ إنّها مصدر مؤول عندئذ، فتهيئها لتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأ أو مجرورة ونحو ذلك(177).

قال سيبويه: «أما (أنَّ) فهي اسم وما عملت فيه صلةٌ لها، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسماً. ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلقٌ، فأنك في موضع اسم منصوب كأنك قلت: قد عرفت ذاك.

وتقول: بلغني أنك منطلقٌ، فأنَّك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني ذاك» (178).

ولا يتم الكلام بها إلا مع ضميم معها، بخلاف (إن) المكسورة ، فقولك إنك فائز كلام تام بخلاف أنك فائز، فإنه جزء من كلام وهو لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه(179).

ومن أمثلته على الأحاديث القدسية المدروسة قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «**أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي مَا بَيْنَ طَرَفَيِ الصَّحِيفَةِ**» (180).

وعندما توقع (أن) الجملة موقع المفرد في هذا الحديث يصير التأويل (أشهدكم على مغفرتي لعبدي).

2- التوكيد:

---

(172)انظر محمد رشيد رضا، تفسير المنار (21/11) وابن عاشور، التحرير والتنوير (23/11)، درويش، إعراب القرآن وبيانه (564/3).

(173)انظر الألوسي، روح المعاني (437/1) (493/1) و (39/12) والنحاس اعراب القرآن (97/3) والقنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن (335/1).

(174)سيبويه، الكتاب (3/ 126).

(175)ابن حنبل، مسند أحمد (30/ 500) رقم الحديث (18534) وإسناده صحيح.

(176) السابق.

(177) انظر: السامرائي، معاني النحو (168/1).

(178)سيبويه، الكتاب (3/ 119-120).

(179)السامرائي، معاني النحو (268/1).

(180)الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الجنائز (3/ 301) رقم الحديث (981).

تفيد أن المفتوحة التوكيد، كما تفيده (إنَّ) المكسورة ، قال الزمخشري: «إنَّ وأنَّ هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه»[181].
وقال ابن يعيش: «أنّ المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة»[182].
ومن أمثلتها من الأحاديث القدسية المدروسة: قَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ:«إِنَّهُ قَدْ سَبَقَ مِنِّي **أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لا يُرْجَعُونَ**»[183]. فقوله تعالى: «أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لا يُرْجَعُونَ» آكد من (هم إليها لا يرجعون).

3- بمعنى (لعلَّ):

«قد تستعمل أن المفتوحة بمعنى (لعلّ) يقال: إيتِ السوق أنك تشتري لنا كذا.. » [184].
قال الشاعر[185]:

أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلداً

قال المرزوقي: هو بمعنى لعل، وقد روي: لعلي أرى ما ترين[186].
وقال سيبويه في قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} [الأنعام: 109] «وأهل المدينة يقولون (أنها) . فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلَّك» [187].
ولم ترد (أنّ) بمعنى لعل في الأحاديث المدروسة.

لكن

حرف من أخوات (إنّ)، ومعناه الاستدراك وهو المشهور والغالب عليه، وهو أن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: (ما هذا ساكناً، لكنه متحرك)، أو ضد له نحو: (ما هذا أبيض، لكنه أسود) [188].

وعرفه ابن الناظم بأنه: «تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته ونفيه، كقولك: (ما زيدٌ شجاعاً، لكنه كريم)، فإنك لما نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفي الكرم، لأنهما كالمتضايفين، فلما أردت رفع هذا الإيهام، عقبت الكلام بـــ (لكنَّ) مع مصحوبها»[189].

وقد وردت (لكنَّ) في الأحاديث القدسية المدروسة في قوله عَزَّ وَجَلَّ: «لَا يَأْتِي النَّذْرُ عَلَى ابْنِ آدَمَ بِشَيْءٍ لَمْ أُقَدِّرْهُ عَلَيْهِ، و**لَكِنَّهُ** شَيْءٌ أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ، يُؤْتِينِي عَلَيْهِ مَا لَا يُؤْتِينِي عَلَى الْبُخْلِ»[190].

وكانت تفيد معنى الاستدراك، إذ أثبت الله عز وجل استخراج المال من البخيل، مع عدم فعله (البخيل) ذلك مع البخل، ونفي أن يأتي هذا النذر على العبد بشيء لم يكتبه الله له، وهو تعريف الاستدراك عند ابن هشام.

---

(181) ابن يعيش، شرح المفصل (256/4).
(182)السابق (256/4)، وابن عصفور المقرب (106/1) والهاشمي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (ص:174) .
(183)الترمذي، سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن (5/ 230) رقم الحديث (3010)، وقال الألباني: حسن.
(184)ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 60).
(185) البيت لحاتم الطائي في ديوانه (ص:17) ولمعن بن أوس المزني في ديوانه (ص:80).
(186)انظر ابن يعيش، شرح المفصل (557/4-558).
(187)سيبويه، الكتاب (3/ 123).
(188)انظر ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 281-282) والجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح (294/1).
(189)ابن عصفور، المقرب (ص: 106).
(190)ابن حنبل، مسند أحمد، مسند أبي هريرة (12/ 246) رقم الحديث (7297) قال الأرنؤوط: إسناده صحيح.

المبحث السادس: نفي الجملة الاسمية

هناك مجموعة من الكلمات لنفي الجملة الاسمية، منها:

ليس:

وقد سبق الحديث عنها في نواسخ الجملة الاسمية، وسيكون الحديث في هذا الموضع مخصصاً لدلالتها على النفي، إذ هي تفيد نفي الحال عند الإطلاق، أي إذا لم تقيد بقيد، نحو: (ليس أخوك حاضراً)، أي: الآن. فإن قيدت فبحسب ذلك القيد[191]، فقد تكون للمضي نحو: (ليس أخي قد سافر أمس) ونحو (ليس خلق الله مثله)، فهي هنا للماضي واسمها ضمير الشأن، وقد تكون للاستقبال نحو: (لست ذاهباً إليه غداً) ونحو قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} [هود: 8] قال الزركشي: هذا نفي يكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة فهو نفي في المستقبل[192].

وقد تكون للاستمرار[193] نحو قوله تعالى: {وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } [آل عمران: 182] أي: ليس في وقت محدد ولكن هذا الأمر مستمر على الدوام.

وقد تكون للحقيقة غير مقيدة بزمن[194] وهي التي قال عنها ابن مالك: أنها «ترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس»[195] نحو قوله تعالى: {لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ} [الغاشية: 6]. وقوله تعالى: {وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى} [آل عمران: 36]. وقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: 11].

وقد وردت في الأحاديث القدسية المدروسة نحو:

* قَالَ اللَّهُ: «**وَلَيْسَ أَوَّلُ الخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِه**»[196].

* إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «إِنِّي قَدْ فَرَضْتُ عَلَى أُمَّتِكَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ مَنْ وَافَى بِهِنَّ عَلَى وضُوئِهِنَّ وَمَوَاقِيتِهِنَّ وَرُكُوعِهِنَّ وَسُجُودِهِنَّ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي بِهِنَّ عَهْدًا أَنْ أُدْخِلَهُ بِهِنَّ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَنِي قَدِ [ص:468] انْتَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا أَوْ كَلِمَةً شِبْهَهَا **فَلَيْسَ لَهُ عِنْدِي عَهْدٌ** إِنْ شِئْتُ عَذَّبْتُهُ وَإِنْ شِئْتُ رَحِمْتُهُ»[197].

ففي الحديث الأول: نفى الله سبحانه وتعالى أن يكون الخلق للمرة الأولى أهون من إعادته، وفي الحديث الثاني نفى العهد عمن لم يوف الصلاة حقها.

لا النافية

وهي أقدم أدوات النفي في العربية[198]، وتعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وذلك إن أريد بها نفي الجنس، وتسمى حينئذٍ لا النافية للجنس، وأمثلتها من الأحاديث القدسية المدروسة:

(191) انظر ابن عقيل شرح ألفية أبن مالك(268/1) والأشموني شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(109/1).
(192)الزركشي، البرهان في علوم القرآن (396/4) وانظر السيوطي، معترك الأقران (299/2).
(193) انظر: السامرائي، معاني النحو (567/4).
(194)السابق (567/4).
(195) انظر: السيوطي، معترك الأقران (299/2).
(196)البخاري، صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن / بَابُ قَوْلِهِ: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ) (6/ 180) رقم الحديث (4974).
(197)الطيالسي، مسند أبي داود (1/ 467) رقم الحديث (574)، قال الألباني في السلسلة (498/2): حديث صحيح.
(198)برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية (ص: 235).

«ثُمَّ يُقَالُ لِلْفَرِيقَيْنِ كِلَاهُمَا: خُلُودٌ فِيمَا تَجِدُونَ، **لَا مَوْتَ فِيهَا أَبَدًا**» [199].

* فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ **لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ**[200].

ودلالتها نفي الجنس نفياً صريحاً[201]، فيكون معناها في الأحاديث السابقة (ليس فيها أي موت أبداً) (ليس عليك أي ظلم).

وقد تعمل عمل ليس، فترفع حينئذ الاسم، وتنصب الخبر، نحو (لا مصباحٌ مضيئاً) ويصح رفع الخبر كذلك، فتكون: لا مصباحٌ مضيء، وتسمى لا الاحتمالية، فالنفي هنا يحتمل أمرين، الأول: نفي الواحد، بمعنى (لا يوجد مصباح واحد مضيء بل هناك أكثر من مصباح) فيصح أن تقول: (لا مصباحٌ مضيئاً بل مصباحان)، ويصح أن تقول: (لا مصباح واحد مضيئاً) والأمر الثاني: نفي الجنس، بمعنى: لا يوجد أي مصباح مضيء، وأمثلتها في الأحاديث القدسية المدروسة:

قوله تعالى: «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا **لَا عَيْنٌ** رَأَتْ، **وَلَا أُذُنٌ** سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»[202]. وهذه لا تحتمل إلا الاحتمال الثاني، وهو نفي الجنس، أي: لا يوجد أي عين ولا يوجد أي أذن، وهذا ليس عائداً إلى التركيب، بل عائد إلى إخبار الله عز وجل.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- ضمت الأحاديث القدسية أنماطاً وأساليب متنوعة، يمكن الاعتماد عليها في دراسة اللغة.

2- اختلفت لغة الأحاديث القدسية عن لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

3- تنوعت أشكال المبتدأ والخبر في الأحاديث القدسية؛ شاملة جُلَّ ما أشار إليه علم النحو.

4- كان ورود الخبر جملة فعلية أكثر منه جملة اسمية في الأحاديث القدسية.

5- جاء خبر المبتدأ جملة لأغراض، منها: رفع اللبس، والتوسع في العبارة وغيرها.

6- تعددت الأغراض البلاغية للابتداء بالنكرة في الأحاديث القدسية، من ذلك: إرادة الواحد، وإرادة الجنس، والتعظيم وغيرها.

7- تمثلت الأغراض البلاغية لتقدم الخبر على المبتدأ بـالتسويغ الابتداء بالنكرة، والحصر والاختصاص.

(199)ابن ماجه، سنن ابن ماجة، كتاب الزهد / باب ذكر الشفاعة (1447/2) رقم الحديث (4237) وقال الألباني: حسن صحيح.

(200)الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الإيمان / باب فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله (5/ 24) رقم الحديث (2639). قال الترمذي: (حسن غريب).

(201)الغيلي، عبد المجيد. المعاني النحوية أساليبها وألفاظها عند العرب (ص:33).

(202)البخاري، صحيح البخاري كتاب بدء الخلق/ باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (4/ 118) رقم الحديث (3244)..

قائمة المصادر والمراجع:

ابن الأثير، ضياء الدين. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة. القاهرة: دار نهضة مصر.

أحمد مختار ومحمد حماسة (1994م)، النحو الأساسي. ط4. الكويت، مكتبة ذات السلاسل.

الأربلي، علاء الدين بن علي. (1877م) *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*. ط1. مصر. مطبعة وادي النيل.

الاستراباذي، محمد بن الحسن. (1966م) شرح الرضي للكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى مصطفى. ط1. الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين. (1955م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» تحقيق: محمد عبد الحميد. ط1. بيروت، دار الكتاب العربي.

الأصفهاني، علي بن الحسين. (1415هـ) الأغاني. ط1. بيروت، دار احياء التراث العربي.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب. (1972م) كتاب النبات. تحقيق: عبدالله يوسف الغنيم. ط1. القاهرة. مطبعة المدني.

الأفغاني، سعيد. (2003) الموجز في قواعد اللغة العربية، ط.1 بيروت، دار الفكر.

الألباني، محمد ناصر الدين. (2000م) صحيح الترغيب والترهيب. الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألوسي، شهاب الدين محمود. (1415هـ) *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم*. بيروت، دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات. (1990م) منثور الفوائد، تحقيق: حاتم الضامن. ط1. بيروت، دار الرائد العربي.

الأنباري، أبو البركات. (1995م). أسرار العربية. تحقيق: فخر صالح قدارة. ط1. بيروت، دار الجيل.

الأنباري، أبو البركات. (2003م). الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. ط1. بيروت، المكتبة العصرية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). صحيح البخاري. ط1، دار طوق النجاة.

برجشتراسر، (1994) التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، ط2. القاهرة، مكتبة الخانجي.

البزار، أحمد بن عمرو. (2009). مسند البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وأخرون. ط1. – المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003م) شعب الإيمان. تحقيق: عبد العلي حامد، ط1. الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

الترمذي، محمد بن عيسى. (1975م). *سنن الترمذي*. تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد عبد الباقي. ط2. مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي.

الجرجاني، علي بن محمد. (1982م). المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان. العراق، دار الرشيد للنشر.

الجرجاني، علي بن محمد. (1983م) التعريفات. ط1. بيروت، دار الكتب العلمية.

الجرجاني، علي بن محمد. (1992م). *دلائل الإعجاز*. تحقيق: محمود شاكر. ط3. القاهرة: مطبعة المدني.

جرجي، شاهين عطية. (2005م) سلم اللسان في النحو والصرف والبيان، ط4. بيروت، دار ريحاني للطباعة والنشر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس. الكويت. دار الكتب الثقافية.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1988م) *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي. (1419هـ). *المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية*، تحقيق: (17) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، السعودية: دار العاصمة، دار الغيث.

الحلاق، محمد جمال الدين (1961م). قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. ط1. بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1999م). الزهد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وآخرون. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

حمدي فراج المصري (2008م) الأفعال الناسخة. ط1. مصر. مكتبة لسان العرب.

خالد الأزهري، (2000م) *شرح التصريح على التوضيح*. ط1 بيروت، دار الكتب العلمية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت – صيدا المكتبة العصرية.

درويش، محيي الدين بن أحمد. (1415هـ) إعراب القرآن وبيانه. ط4. بيروت، دار ابن كثير وآخرون.

رضا. محمد رشيد. (1990م) *تفسير المنار*. ط1. مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الزركشي، بدر الدين.(1976م) البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. بيروت، دار إحياء الكتب العربية.

السامرائي، فاضل سامر. (2000م) *معاني النحو*. ط1. الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت، مؤسسة الرسالة.
أبو السعود، العمادي محمد بن محمد. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. بيروت، دار إحياء التراث العربي.
سيبويه، عمرو بن عثمان . (1988) الكتاب. ط3. القاهرة، مكتبة الخانجي.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1988). *معترك الأقران في إعجاز القرآن*. ط1. بيروت، دار الكتب العلمية.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1994م). عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، تحقيق: سَلمان القضَاة. بيروت، دار الجيل.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. مصر، المكتبة التوفيقية.
شعراوي ، محمد متولي. (2002). الأحاديث القدسية. ط1. مصر، دار الروضة للنشر والتوزيع.
الصعيدي، عبد المتعال. (2005م) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. ط17. مصر، مكتبة الآداب.
الطلاق، يحيى خليل. (2006م). النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي في كتاب إملاء ما من به الرحمن في ضوء المنهج التحويلي، رسالة ماجستير جامعة مؤتة. إشراف الدكتور علي الهروط .
الطنطاوي، محمد سيد. (1997م). *التفسير الوسيط للقرآن الكريم*. ط1. مصر، دار النهضة.
الطيالسي، سليمان بن داود.(1999م).مسند أبي داود الطيالسي. تحقيق: محمد عبد المحسن التركي. ط1. مصر، دار هجر.
الطيبي، الحسين بن عبد الله. (1997). الكاشف عن حقائق السنن. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. الرياض، مكتبة نزار مصطفى.
ابن أبي عاصم، أحمد الشيباني. (1400هـ). *السنة*. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط1 بيروت: المكتب الإسلامي.
ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984 هـ). التحرير والتنوير . ط1. تونس: الدار التونسية للنشر.
ابن عثيمين، محمد بن صالح. (2004م). شرح الأربعين النووية. ط3. الرياض: دار الثريا للنشر والتوزيع.
ابن عصفور، الإشبيلي الأندلسي، (1994م). *شرح المقرب*. ط1. القاهرة: دار نهضة.
ابن عقيل، بهاء الدين، (1980) المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق: د. محمد بركات. دمشق: دار الفكر.
ابن عقيل، عبد الله العقيلي. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين. ط20. القاهرة: دار التراث.
ابن علان، محمد بن علان.(2004م) الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1 بيروت: دار الكتب العليمة.
العنابي. أحمد بن محمد. التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة. تحقيق: نصار حميد الدين. بحث محكم في مجلة الجامعة الإسلامية.
العيني، بدر الدين محمود. (2010م) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. تحقيق: علي فاخر، محمد السوداني، عبد العزيز فاخر. ط1. القاهرة. دار السلام.
الفارابي،أبو نصر الجوهري.(1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية.تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.ط4.بيروت، دار العلم.
القنوجي، محمد صديق خان. (1992م). *فتح البيان في مقاصد القرآن*. ط1. بيروت. المكتبة العصرية.
ابن القيم، محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، بيروت، دار الكتاب العربي.
الكرماني، محمد بن يوسف. (1981م). الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. ط2. بيروت. دار احياء التراث العربي.
الكفوي، أيوب بن موسى. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت. مؤسسة الرسالة.
الكوفي، عمر بن إبراهيم (1404هـ) البيان في شرح اللمع لابن جني. تحقيق: علاء الدين حموية. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى.
ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. *سنن ابن ماجة*، بيروت: دار إحياء الكتب العربية.
المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله. (1984م) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. ط3. الهند. إدارة البحوث العلمية والدعوة والافتاء.
المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. بيروت. دار الكتب العلمية.
المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت، عالم الكتب.
المتقي الهندي،علي بن حسام الدين.(1981).كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. ط5. بيروت، مؤسسة الرسالة.
مسلم، مسلم بن الحجاج. صحيح *مسلم*. تحقيق: محمد عبد الفؤاد عبد الباقي. بيروت، دار إحياء التراث العربي.
أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن. الإيضاح في علوم البلاغة. ط3. بيروت، دار الجيل.
أبو المكارم، علي أبو المكارم. (2007م) الجملة الاسمية. ط1. القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين. الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. بيروت. دار ابن كثير.
المؤيد بالله ، يحيى بن حمزة. (1423هـ). الطراز لأسرار البلاغة. ط1. بيروت، المكتبة العصيرة.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد. مجمع الأمثال. تحقيق: محمد عبد الحميد. بيروت، دار المعرفة.
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. (1421هـ). *إعراب القرآن*. بيروت. دار الكتب العلمية.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. (1414 هـ) لسان العرب. ط3 بيروت: دار صادر.
النسائي، أحمد بن شعيب. (1986م). السنن الصغرى للنسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب. مكتب المطبوعات الإسلامية.
النعيم، علي عبد الله النعيم. (1994). الأحاديث القدسية دراسة في البنية اللغوية والنظم الأسلوبي. رسالة دكتوراه جامعية. إشراف الدكتور نهاد الموسى. الجامعة الأردنية.
النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (1423هـ). *نهاية الأرب في فنون الأدب*. ط1. القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية.
النيلي، إبراهيم بن الحسين.(1419هـ).الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية.تحقيق:محسن العميري. ط1. مركز إحياء التراث الإسلامي.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1383) شرح قطر الندى وبل الصدى. ط11. القاهرة: مكتبة السعادة.
ابن هشام،عبد الله بن يوسف.(1985م) *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*.تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي. ط6. دمشق، دار الفكر.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك. تحقيق: يوسف البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر.
الهيتمي، أحمد بن محمد. (2008م). *الفتح المبين بشرح الأربعين*. ط1. جدة، دار المنهاج.
ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001م). شرح المفصل للزمخشري. ط1. بيروت، دار الكتب العلمية.